



وتتضامن مع الشعب الفلسطيني من أجل حقه المشروع في استقلاله الوطني، وبناء دولته الوطنية المستقلة.

إنها مناسبة نجدد فيها تضامنا الثابت مع شعبنا الفلسطيني الصامد، لنؤكد أن قضية فلسطين ما زالت لم تجد الحل العادل والمنصف، وأن حقوق أشقائنا فلسطين غير قابلة للنسيان، وغير قابلة للتصرف، على أساس قرار الجمعية العامة سنة 1947، وبالتالي لا حل لهذه القضية العربية العادلة إلا بضمان الحق في الإستقلال الوطني والسيادة وحق أشقائنا فلسطين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم وبيوتهم وأراضيهم التي صودرت منهم من غير وجه حق، هي كذلك مناسبة للتأكيد بأن المغرب بكل مكوناته الوطنية، وبقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله رئيس لجنة القدس ملتزم بالقضية الفلسطينية، و بمواصلة جهوده الحثيثة كلها لخدمة هذه القضية المصرية، ودعم الصمود البطولي لأشقائنا في فلسطين.

وفي هاذ الأفق، لا يفوتني أن أشير إلى أننا في مجلس النواب، قمنا بالتنصيص في مادة خاصة، المادة 128 ضمن نظامنا الداخلي الجديد، على تشكيل مجموعة عمل موضوعاتية تخص القضية الفلسطينية العادلة، وذلك تأكيدا لالتزام المملكة المغربية ومؤسستنا التشريعية بالأفق النضالي المسؤول لهذه القضية الوطنية، واعتبارها أولوية من أولويات عملنا البرلماني، خصوصا على مستوى الدبلوماسية البرلمانية ونشاطنا الخارجي في كافة المنتديات وفي كافة المحافل الدولية ذات الصلة.

السيدات والسادة النواب،

أذكركم أن جدول أعمال هذه الجلسة يتضمن جزئين. يتعلق الجزء الأول بالأسئلة المحورية، والجزء الثاني يتعلق بباقي الأسئلة. ونشرع الآن في بسط أسئلة الجزء الأول الذي يتضمن محورين اثنين: الأول حول موضوع البعد الإجتماعي في مختلف السياسات العمومية،

محضر الجلسة الرابعة والخمسين

التاريخ: الاثنين 8 ربيع الأول 1439 (27 نونبر 2017 هـ).

الرئاسة: السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وستة وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة زوالا والدقيقة الثامنة والأربعين.

جدول الأعمال: الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة.

السيد الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة

السيدة والسادة الوزراء

السيدات والسادة النواب

طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملا لمقتضيات المواد من 278 إلى 283 من بالنظام الداخلي، يعقد مجلس النواب الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسة العامة التي يجيب عنها رئيس الحكومة.

وقبل أن نشرع في جدول الأعمال أستسمحكم أن أغتنم الفرصة لنستبق الحدث العالمي الذي يخلده المنتظم الأممي في 29 نوفمبر من كل سنة، للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وإذن فبعد غد أي يوم الأربعاء المقبل يقف العالم من جديد في يوم عالمي أقرته منظمة الأمم المتحدة، ويخلده أحرار العالم وضمائره الحية وكافة الدول والشعوب التي تحرص على صيانة الحق الفلسطيني،



السيد الرئيس، نقطة نظام، تفضل.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي (نقطة

نظام):

شكرا السيد الرئيس،

فقط من جديد، أثير موضوع ديال التغيبات المستمرة لمكونات الحكومة، هنا السؤال الأول فين 33 وزير، وحنا في جلسة خاصة ديال السياسات العمومية. إذن فهل هذه المواضيع التي سيناقشها مجلس النواب تخص فقط رئيس الحكومة؟ إذن فكان بالأحرى بطبيعة الحال، على الأقل يجيو واحد العدد اللي هو محترم، هذه جلسة لا تتكرر أسبوعيا، هذه جلسة شهرية، فلذلك كفي تبخيسا للعمل البرلماني وتبخيسا للعمل الحكومي، فالحكومة التي لم تستطع أن تعبى أو تتعبأ من أجل إحضار وزرائها ماذا ننتظر منها؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد رئيس الحكومة حاضر معنا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة الطوسي بإسم فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال المتعلق بالبعد الاجتماعي الخاص بالسياسات العمومية.

النائبة السيدة فاطمة الطوسي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة النواب، السيدات النائبات،

نسائلكم السيد رئيس الحكومة عن تقييمكم للسياسة الحكومة المنتهجة في البعد الاجتماعي، ولا سيما ما يرتبط بمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، هل كان لابد أن يقع حادث

ويضم ثلاث أسئلة ذات الموضوع الواحد، تقدم بها كل من فرق ومجموعة الأغلبية، وكذلك بإسم المعارضة فريق الأصالة المعاصرة والفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية. أما المحور الثاني فيتعلق بموضوع السياسة المائية وتأثيرات التقلبات المناخية ويضم سؤالين اثنين في إطار وحدة الموضوع تقدم بها كل من فرق ومجموعة الأغلبية والفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية.

وفي هذا الإطار أعطي الكلمة، فيما يخص المحور الأول، للنائب المحترم السيد كمال العفو بإسم فرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال المتعلق بالبعد الاجتماعي في مختلف السياسات للعمومية.

النائب السيد كمال العفو:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

حظيت المسألة الاجتماعية بإهتمام كبير من طرف الحكومة، من خلال العديد من الأوراش والمبادرات والمخططات المعتمدة، إلا أن التحدي الاجتماعي الصارخ لا زال يلقي بظلاله من خلال العديد من المؤشرات التي تتطلب التحسين والإرتقاء. وفي هذا الصدد يمثل تعزيز التنمية البشرية محورا مركزيا ورئيسيا في البرنامج الحكومي، من خلال تعزيز رصيد سياسات اجتماعية وتجاوز التحديات القائمة في مجالات محاربة الفوارق الاجتماعية والمجالية والقروية والتصدي للهشاشة والفقر، ودعم الفئات الهشة وصيانة التماسك الاجتماعي والأسري وتقليص نسبة الفقر والهشاشة، بالإضافة إلى تحديات التربية والتكوين والصحة والإسكان. لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم عن إستراتيجية الحكومة في المجال الاجتماعي؟ وشكرا.

السيد الرئيس:



الواقع الملموس الذي لا زالت فيه الفئات الضعيفة تعاني من الفقر والإقصاء والتهميش، بينما تستفيد فئة محدودة تمثل 10 % من المغاربة تستحوذ لوحدها على 32 % من ثروات البلاد وفق إحصائيات رسمية.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أنا سعيد دائما أن نتفاعل وأن نجيب في إطار هاذ الجلسة الخاصة للأسئلة الشهرية المرتبطة بالسياسات العمومية، وأريد أن أقول بأنه بالنسبة للحكومة جلسة الأسئلة الشهرية وخاصة السياسات العمومية لا تعني التوقف عن خدمة الوطن في أي مكان، عندنا عدد من البرلمانيين الآن إما مع جلالة الملك، وزراء إما مع جلالة الملك، أو في نيجيريا، أو في لقاءات في طنجة، أو في لقاءات أخرى، كل واحد عندو الخدمة ديالوا كيديرها، والمكلف بالجواب هو رئيس الحكومة حاضر، والإخوان اللي عندهم علاقة واللي حاضرين داخل المغرب بالنسبة للقطاعات اللي كنجابو عليها حاضرين، وهذا هو المهم هاد الحديث عن البعد الاجتماعي للسياسات العمومية ديال الحكومة، واحد الحديث مهم، وبطبيعة الحالة حنا كما قلنا أثناء تقديم البرنامج الحكومي، قلنا بأن عندنا

مفجع وأليم سقطت فيه أرواح بريئة لتذكيركم أو ربما إقناع هذه الحكومة بضرورة الوقوف وقفة تأمل وتقييم لما تنتهجونه من سياسات عمومية في الشق الاجتماعي، فاجعة الصورة التي ذهبت ضحيتها 15 امرأة حوادث التدافع بمعايير الموت، وما تشهده من حالات وفيات متكررة ليس جراء التدافع فحسب، بل كل امرأة تحمل على ظهرها ما يفوق 150 كيلوغرام من السلع، إنه الفقر والموت والكرامة المهانة بصيغة المؤنث السيد رئيس الحكومة، هذا يطرح تساؤلات عديدة تجعلنا نستشعر جميعا حجم وسشاعة الفوارق الاجتماعية القائمة ببلادنا، وبالتالي هل للحكومة سياسة عامة حقيقية على المستوى الاجتماعي؟ حكومة ذات نفس اجتماعي كما تقولون؟ أم نحن أمام حكومة تدبير أزمات متفرقة تنعدم فيها الرؤية؟

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعددية يوسف حدهم.

النائب السيد يوسف حدهم:

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمين،

جعلت الحكومة من تعزيز التنمية البشرية محورا مركزيا ورئيسيا في برنامجها المقدم أمام البرلمان، كما جعلت من دعم القطاعات الاجتماعية التعليم والصحة وكذا التشغيل، ثم تقليص الفوارق الجالية وإيلاء عناية خاصة للعالم القروي إحدى الأولويات التي استند عليها مشروع القانون المالي 2018، فإذا كانت الحكومة قد عبرت عن إرادتها في استحضار البعد الاجتماعي في توجيهاتها. فهل لديها إستراتيجية واضحة وبرنامج محدد لإعطاء البعد الاجتماعي مدلوله الحقيقي للسياسات العمومية؟ وما هي التدابير القانونية والتنظيمية والإدارية والمالية المتخذة لتجسيد هذا البعد في



الصحية، نتحدثو على التشغيل، وكنتحدثو على البرامج الاجتماعية، كأربع أسس أساسية للسياسة الاجتماعية، لا يمكن ما يمكنش نتصورو أنه يقدر نقضيو على الفقر بدون التشغيل، ولوج الشباب، وولوج الأطر إلى التشغيل، لأن الشغل هو أقرب وأقصر طريق إلى الخروج من الفقر، ولا يمكن الناس يتأهلوا أكثر على التشغيل، ولا يمكن أيضا أن نحارب الفقر إلا بجودة في التربية والتكوين، وبالتالي فهادي هي المحاور الأساسية اللي غادي نھضر عليها

أولا: فيما يخص تحسين الخدمات في مجال التربية والتكوين، وهاد الموضوع هضرت عليه على أساس أن التعليم والتربية التكوين حنا عاطينو أهمية كبيرة، والآن نشتغل، وقرينا قريبا جدا غادي نخرجوا القانون الإطار لإصلاح منظومة التربية والتكوين، لأنه هو اللي غادي يؤطر علينا الإصلاح ديال التعليم في المراحل المقبلة، غادي نمشي علينا 10 إلى 15 سنة، هذا مرتكز على الرؤية التي كان قد أصدرها المجلس الأعلى للتعليم، إذن حنا عندنا خارطة الطريق في هاد المسألة، خارطة الطريق، بطبيعة الحال القانون الإطار ما غاديش يحل كل شي، ولكن خارطة القانون الإطار غادي يؤطر لنا المجال وعليه غادي نبنو تطوير القوانين الموجودة، ورغم ذلك فهاد 6 أشهر لأن ما تنساوش بأن هاد الحكومة راه غير 6 أشهر هادي، في هاد 6 أشهر اتخذنا عدد من الإجراءات، بعضها غير مسبوق، بعضها غير مسبوق، مثلا عندما نتحدث بمجرد ما جات الحكومة باش لقينا في مجال التوظيف أو التشغيل في التعليم لقينا 11 ألف اللي كانت مقررة في 2017، فورا بعد التفكير وبعد التشاور، القطاعا المعني قررنا نزيدو 24 ألف مرة واحدة، باش في 2017 نوصلوا ل 35 ألف تشغيل بالتعاقد، وقررروا في سنة 2018، 20 ألف، وهذا عدد غير مسبوق ماشي فقط في قطاع التعليم، غير مسبوق حتى على مستوى التوظيف في الوظيفة العمومية كلها، واللي مكنا من هاد الشي هو هاد التشغيل

بالخصوص 3 الخطوط إستراتيجية في السياسات العمومية، الخط الإستراتيجي الأول هو دعم إنتاج الثروة، دعم المقاول وخصوصا المقاولات الصغرى والمتوسطة، ودعم الإستثمار، لأن باش نلقاو الإمكانيات باش نلبو الحاجيات الاجتماعية وحاجيات التطور ديال بلادنا خاصنا نتجو الثروة، البعد الثاني هو بعد إجتماعي، وتحدثنا عن هذا طويلا، وفيه محاور اللي غادي نجني ليها في هاد العرض، البعد الثالث هو البعد ديال الحكامة، لا إستثمار بدون حكامة ولا تطوير البنية الاجتماعية بلا حكامة، وهاد الحادث ديال الصويرة راه حادث أمتنا جميعا، بكل صراحة مؤلم جدا، وبالمناسبة راه البحث القضائي مستمر، مجرد ما ينتهي غيتعلن على النتائج كلها، وغادي ناخذوها بعين الإعتبار بطبيعة الحال، كما التحقيق الإداري حتى هو مستمر، ولا يمكن لمغربي أن يقع هاد الشي إلا ويتألم.

وحنا أيضا منذ البداية علنا على أن حنا راه عندنا هاد الهم ديال العديد من الفئات الاجتماعية، إما لأسباب البعد الجغرافي أو لأسباب الإقصاء الإجتماعي، أو لأسباب متعددة مع الأسف الشديد يعيشون الفقر أو الهشاشة، ومن البداية قلنا الإستراتيجية ديالنا في هاد المجال، هي أولا هناك إصلاحات وهناك برامج وهناك سياسات بدأت منذ عهد الحكومات السابقة، الحكومات السابقة وخصوصا الحكومة الأخيرة، فهاد السياسات، وهاد البرامج، وهاد الإستراتيجيات، غادي نواصلوها، وبطبيعة الحال غادي نحاولوا نظوروها، وهناك أيضا واعدنا بإخراج برامج جديدة والمصادقة على إستراتيجيات جديدة تحاول أن تطور هذا البعد الإجتماعي في السياسة ديالها.

العمل الإجتماعي كما ورد في سؤال بعض الإخوان، هو متعدد الأوجه كيشمل جميع السياسات، كل سياسة خاص يكون فيها البعد الإجتماعي، وبالتالي فعندما نتحدث عن البعد الإجتماعي نتحدث على التعليم والتربية والتكوين، كنتحدثو على الخدمات



ب5% في هاذ القانون مشروع القانون المالية اللي صادقتو عليه منذ فترة، نتوما راه شفتو هاد الزيادة وصادقتو عليها، كانت تقريبا 14 مليار أو أقل من 14 مليار، ولات 14 مليار في 79، تزدت تقريبا ب5%، وأيضا لأول مرة غتكون في مجال الصحة 4 آلاف منصب شغل سنة 2018، ولذلك قلت حتى فيما يخص التشغيل ديال الدولة الآن غادي تزد بأرقام غير مسبوقه ولكن وفق إستراتيجية جديدة، والتشغيل هو المدخل الأساس لمحاربة الفقر.

وأیضا فيما يخص الإستراتيجية ديالنا فيما يخص الخدمات الصحية راه صادقتو على القانون ديال تعميم الخدمات الصحية فيما يخص المهن الحرة، والأجراء المستقلين، وهاد الشي إن شاء الله غادي نبدأ فيه، الآن سنبدأ في نشر المراسيم التطبيقية قريبا ديال هاد القانون بعد صدور قانون ديال التقاعد حتى هو ديال المهن الحرة، غادي نبدأواها وبالطبع غادي نبدأ فوراً في العمل على تطبيق التغطية الصحية بالنسبة لهاذ الفئات، واللي غادي إن شاء الله غادي يكون عندها تأثير مهم جداً، الولوج للتشغيل، الولوج للتشغيل هو أيضا واحد المحور غادي نخدموا عليه، هناك الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، هاد الإستراتيجية الوطنية اللي عندها المحاور ديالها، اللي تعرضت أخيراً في مجلس حكومي هادي منذ شهر ونصف تقريبا، واللي الآن نحن بصدد تدقيقها وتحويلها إلى برامج عمل، ولكن أيضا في هاد المشروع ديال قانون المالية راه صدقتوا عليه هناك عدد من الإجراءات المدعمة للتشغيل وأكبر دعم التشغيل هو دعم المقاول، بالانتقال إلى الضريبة على الشركات التصاعدية IS progressive خفضنا الضغط الجبائي على المقاول وخصوصا المقاول الصغرى والمتوسطة، هاد تخفيض الضغط الجبائي سينسحب على المقاول اللي هي أصلا عندها صعوبات اللي هي الصغرى والمتوسطة، وستمكن بالتالي من تحسين قدرتها على التشغيل، ولكن أيضا البرنامج ديال دعم

بالتعاقد اللي يمكننا باش نوسعوه، وفي السنوات المقبلة إن شاء الله غادي نوصل في اتجاه التوسيع حتى في القطاعات الأخرى، إذن هذا، ولكن عندنا عداد من البرامج في مجال التعليم اللي هي برامج إجتماعية، واللي هي استمرينا فيها أو قويناهها، ونشير لعدد منها، مثلا المستفيدين والمستفيدات من الداخل كل جميع البرامج، ازداد العدد ديال الناس اللي كيستافدوا منها بنسبة معينة، إما ب4%، 5% حتى ل10% 20% في بعضها ديال الناس اللي كيستافدوا، وهادا برامج ديال الحماية الإجتماعية، إيلا كنهضوا على برنامج تيسير، وإيلا كنهضوا على برنامج ديال الإستفادة من الداخلات أو الإطعام المدرسي أو غيرها كلها برامج تزدت فيها الميزانية وتزد عدد المستفيدين منها، وحننا عندنا في سنة 2018 عزم على أن تزد هذه الأرقام كلها، عدد الممنوحين أيضا، ممنوحين في التعليم العالي كان حوالي 300 ألف هاد السنة وصل 320 ألف كان، دابا هاد السنة وصل 366 ألف بزيادة 10% تقريبا، كل سنة كيتزد العدد ولكن اللي بغيت نشير ليه كأیضا هو المنحة ديال المتدربين ديال التكوين المهني اللي غتهم 70 ألف على الأقل في الأفق ديالوا إيلا كمل البرنامج 70 ألف ديال المتدربين في التكوين المهني، بمنحة بنفس الشروط ديال المنحة ديال التعليم العالي، هادي كلها راه برامج إجتماعية يستفاد منها فيما يخص التربية والتكوين.

تحسين ولوج للخدمات الصحية بطبيعة الحال غنشير لواحد القضية، لأول مرة تزدت الميزانية، الميزانية ديال التعليم ب5% المليار، 5 مليار درهم، مرة واحدة في سنة واحدة، هي كانت تقريبا 54 مليار درهم، هاد السنة 59.2 مليار درهم بمعنى تزد ب5% تقريبا مرة واحدة، وحننا غادي نمشيو في هاد الإتجاه ديال الزيادة، ب8% تزدت وبالمناسبة غادي يجي في اتجاه الزيادة المستمرة كل سنة في الميزانيات ديال القطاعات الإجتماعية، التعليم والصحة، بالنسبة للصحة تزدت الميزانية ديالوا



الأيام المقبلة غادي يصدر ربما التقييم الجديد ديال برنامج راميد اللي هو البرنامج ديال الدعم الاجتماعي الدعم الصحي l'assistance medicale الدعم الطبي أو الصحي، هذا راميد اللي كيتوجه لشريحة معينة من المواطنين، إما اللي ما عندهم دخل ولا اللي عندهم دخل بسيط جدا واللي الآن كيغطي 11 مليون شخص تقريبا، ولكن هاذ البرنامج كيحتاج للتقييم دابا l'ONDH اللي هو المرصد الوطني للتنمية البشرية دار تقييم استمر سنتين ونصف هو تابع لرئاسة الحكومة هاد المرصد، وهاذ التقييم غادي يمكن يعطينا خلاصات باش يمكن نطوروا هاذ البرنامج غنطوره باش يمكن يكون موجه أكثر.

وأخيرا حنا بدينا الآن بدينا الآن واحد الدراسة متشعبة فيها 4 د الأوجه مع خبراء وطنيين وخبراء دوليين باش نشوفوا هاذ الحماية الاجتماعية بمختلف برامجها اللي كثيرة، لأنها جات غير إشارة لمختلف برامجها باش نطوروها في المستقبل، هاد الدراسة علاش منصبة؟ منصبة على 4 د المستويات، المستوى الأول هو تلقائية البرامج الاجتماعية هاد البرامج الاجتماعية كثيرة، الآن كنشوفوا واش هي فعلا كتمشي المستفيدين؟ واش هي في التنسيق فيما بينها كاين التنسيق؟ لأن كاين برامج اللي كديرها قطاعات، وكاين برامج اللي كديرها هاد القطاعات، فهذا الدراسة الأولى، التقائية البرامج الاجتماعية؛

الدراسة الثانية هي ديال الاستهداف، هاد الدراسة كتقوم بها وزارة الداخلية في 2018 غادي ينتهي باش نحدوا ما يسمى بالرقم الاجتماعي الموحد identifiant unique للشخص غادي يولي عندو واحد الرقم اللي غادي يعرفوا به ما هي الإنتاجية ديالو، كيفاش كيتصرف وشنو هي البرامج اللي كيستافد منها؟ وشنو هي المداخيل ديالو؟ باش تكون الاستهداف أكثر دقة، لأن الاستهداف ما يمكنش يكون إلا إيلا عندنا خريطة نعرفوا فعلا شكون اللي محتاجين باش يمشيو لهم؟ ماشي كنديرو الدعم

المقاولات الجمعيات حديثة النشأة بتمكنها من تشغيل 10 أشخاص 10 بدل من 5 سابقا في البرنامج السابق، وخففنا الشروط ديال استفادة المقاولات من هاد التشغيل ديال هؤلاء الأشخاص، مقابل ماذا؟ مقابل إعفائهم من الضريبة على الدخل في حدود سقف 10 آلاف درهم، وإعفائهم وتحمل الدولة لحصة المشغل برسم الاشتراكات المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي CNSS، وهذا تحفيز للتشغيل وهذا غادي يمتد إلى سنة 2021.

وأیضا غادي نجی دابا للبرامج، تقلص الفوارق المجالية والاجتماعية فيما يخص البرامج اللي تدارت، وأريد أن نؤكد أن جميع البرامج اللي كانت سابقا بدات كلها مستمرة، برنامج دعم الأرامل لا يزال هؤلاء الأرامل يستفدن منه، إيلا وقع شي إشكال في مكان معين، ظرفي فورا تتدخل الجهات المعنية لمحاولة معالجته، وهاذ البرامج هي برامج ممتدة على التراب الوطني، أحيانا تقع إشكالات، ولكن على العموم هذه البرامج هي برامج مستمرة، هي برامج فاعلة على الأرض، يستفيد منها عدد من الأشخاص اللي هما في الوضعيات فقر أو في وضعية هشاشة. وهاذ البرامج كتعني برنامج دعم الأرامل اللي الآن كيستفدوا منو حوالي 77 ألف أرملة يعني 200 ألف طفل تقريبا كيستفدوا منو في هاد الوضعية، عندنا صندوق التماسك الاجتماعي وهاذ صندوق التماسك الاجتماعي راه شفتوا في هاد قانون المالية، وسعنا القاعدة ديالو لكي يشمل أيضا الأمهات المهملات، وباش يشمل الأطفال الذين توفيت أمهاتهم ولات الجدات مثلا هما اللي كيتكفلوا بهم إلى آخره، وهاذ الشي ما كانش من قبل، وبالتالي فالبرامج اللي كانت موجودة كما قلت، حنا كنوسعوا الحماية الاجتماعية عن طريق توسيع هذه البرامج، كما وكيفا ونوعا، وتخفيف شروطها على حسب التجربة اللي كنطلعوا ليها واللي كنشوفوها في الواقع وحسب التقييمات اللي كاينة، وبالمناسبة في



عندنا فاعلة وتصل للمواطنين والمواطنات اللي مستحقينها حيثما كانوا، ويمكن بهذه الطريقة أن نعمل على تقليص الفقر أكثر في المستقبل ونقلصوا الهشاشة أكثر والناس اللي كيستحقوا هاذ الدعم وهاذ التوجيه يوصلوه.

بطبيعة الحال حنا ما بغيناش نحولوا المواطنين إلى دائما سعاية منتظرين، علاش أنا جبدت التعليم في الأول؟ والتشغيل، لأن حنا بغينا أيضا من شروط الحماية الاجتماعية الجيدة هو نوفر العيش الكريم للمواطن عن طريق التعليم الجيد والعمل الكريم والشغل الكريم، وهذا هو الجزء الأهم والأولي من الاستراتيجية اللي خدامة بها الحكومة، وشكرا جزيلًا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

ما زال عندك الوقت السيد رئيس الحكومة إيوا غير انساو، ولكن ما زال غادي تستافد من الوقت بالنسبة للتعقيب على التعقيب، السيد النائب.

النائب السيد عبد اللطيف وهي:

شكرا السيد الرئيس،

غير فقط أنه بعد السيد رئيس الفريق الاستقلالي قدم ملاحظة، فالفريق ديالنا ناقش هذا الصباح أن غياب الحكومة حتى في القانون المالي، السيد رئيس الحكومة حضر فقط حينما قدم تقريره السيد وزير المالية، ما حضرو حتى الوزراء في الميزانية القطاعية، حتى وزير ما حضر في الميزانية القطاعية، واعتبرنا بأن ذلك فيه واحد...؛

ثانيا أن السادة الوزراء حيث كيجيوا راه ما كيجيوش لنزهة واستراحة، راه مهمة دستورية يجيو، مع رئيس الحكومة راه مهمة دستورية يكونوا حاضرين، في الولاية السابقة كان السي بنكيران كتجي معاه الحكومة كلها، أنا ما عرفتش علاش ما بقاتش كتجي

وكيمشي الناس اللي ما خاص هومش يتلقاو هاد الدعم، لأن حنا دركنا بأن بعض البرامج أحيانا، بعض الناس ما خصهومش يستافدوا منها، كيستافدوا منها، بعض الناس عندهم الشروط باش يكونوا يدخلوا في البرنامج معين، ولكن ما كيوصلهومش هاذك الدعم، لأن إلى حد الساعة تصريح الدخول في البرامج هو إرادي بمعنى واحد الأمانة خاص تعرف بأن كايين البرنامج، خاصها تعرف كيفاش تدير باش تسجل، باش فين غادي تمشي، وخصها تمشي التحرك باش تسجل في البرنامج باش تستافد منو، هذا كيدير واحد العائق وخصوصا بالنسبة للناس إما أرامل أو المطلقات ولا آخريين اللي غيستافدوا في برنامج تيسير اللي هما بعداد، في الجبال أو في القرى اللي ما عندهومش القدرة باش يتحركوا وما عندهومش القدرة باش يحصلوا على المعلومة. وبالتالي بدل ما نديروا هذا إرادي، المجيء إلى البرامج الاجتماعية غتولي الدولة هي اللي غتحدد الجهات وتمشي ليهم باش توصل لهم البرامج الاجتماعية، وهذا تطور فيما يخص المقاربة الاجتماعية في المستقبل.

المستوى الثالث هو تعميم التغطية الصحية الإجبارية عن طريق هاذ تطبيق القانون الأخير ديال المهن الحرة وديال الأجراء المستقلين، ورابعا هو الحكامة ديال البرامج الاجتماعية، 4 المستويات الآن كنيشتغلوا فيها، عدد من القطاعات الحكومية ورئاسة الحكومة كتشرف على هاذ الدراسة هاذي وهاذ التوجهات، وبتنسيق أيضا مع خبراء دوليين لأن حنا حريصين باش نستافدوا من جميع التجارب الدولية، باش يمكن الدعم الآن اللي كيتوزع يمشي للناس اللي كيستحقوه فعلا.

وأنا مرة أخرى أريد أن أؤكد إلى أن هاذ البرامج كلها وغيرها كثير وهاذ الدعم اللي كيمشي إما دعم اجتماعي أو عن طريق الخدمات الصحية أو الخدمات ديال التعليم غادي نحرضوا باش تطور سنة بعد سنة، باش يمكن تكون طرق الحماية الاجتماعية



ثالثا - تنفيذنا لدورنا البرلماني في مراقبة السياسات العمومية وتقييمها، وفي هذا الإطار نود أن نسجل بارتياح الإنجاز الكبير الذي حققته الحكومة على الصعيد التشريعي في المجال الاجتماعي، مثل التغطية الصحية ومدونة الشغل وقانون فقدان الشغل، والمصادقة على قانونين هامين يخصان التغطية الصحية والإستماع للمستقلين المهن الحرة وهو إجراء انتظره النجارون والصباغون والصناع التقليديون والسائقون المهنيون والمحامون والأطباء في انتظار التغطية الصحية التي تشمل الوالدين، إلا أنه السيد رئيس الحكومة رغم هاذ الزخم من القوانين التشريعية فإننا كنا نلاحظ أن كابين واحد الهوة بين التشريعات القانونية وبين التدابير والإجراءات المتخذة مما يعني أن الجهود المبذولة في تنزيل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بأنها غير كافية أو تفتقد إلى الحكامة والنجاعة.

وهنا لا بد أن نستحضر فاجعة إقليم الصويرة التي تسائلنا جميعا حكومة وبرلمانا ومجتمعنا مدنيا، إن مجتمعنا المغربي قائم على التضامن والتكافل والإحسان، لكن الإحسان العمومي المؤطر بالقانون، الإحسان العمومي المكمل لعمل الحكومة وللمؤسسات العمومية، ولكن السؤال، ولكن السؤال من وقف ضد الدعم المباشر للفقراء الذي طرحته الحكومة السابقة برئاسة الأستاذ عبد الإله بن كيران؟ من عطل استفادة الأرامل من صندوق التماسك الاجتماعي؟ من عطل صدور قوانين متعلقة بالتغطية الصحية والاجتماعية للمستقلين؟ ومن يعطل الآن صدور قانون التغطية الصحية الخاصة بالوالدين، لقد برز السيد رئيس الحكومة توجه حكومتكم الاجتماعي بجلاء في مشروع قانون المالية 2018، إذا تم تخصيص 130 مليار درهم لدعم القطاعات الاجتماعية بما يمثل 50% من الميزانية العامة في إطار تعميم نظام التغطية الصحية راميد، فإننا نسجل بارتياح استفادة أكثر من 11,46 مليون من هذا النظام إلى غاية غشت 2017، ونسجل

الآن معكم، بينما في الحكومة السابقة كيجي سي بن كيران،
شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، نفتح باب التعقيبات، الكلمة للسيد النائب عبد المجيد جوييج بإسم فريق العدالة والتنمية.

النائب السيد عبد المجيد الجوييج:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أولا - السيد الرئيس نشكركم على إثارة الإحتفال الدولي ب 29 نوفمبر للتضامن مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة وهي مناسبة لنؤكد ما يلي: تضامننا مع الشعب الفلسطيني في ما يعاينه من الكيان الغاصب؛

ثانيا - نقترح عليكم عقد جلسة خاصة بالقضية الفلسطينية في أقرب الآجال لمدارسة مستجداتها وعلى رأسها دعم مسار الوحدة الفلسطينية؛

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن طرحنا السيد رئيس الحكومة لهذا سؤال نابع من حرصنا المشترك على تنزيل مقتضيات الدستور خاصة الفصل 31 منه المتعلقة بالحقوق الأساسية للمواطن وهي الصحة والتعليم والتشغيل والسكن، وقيامنا بمراقبة العمل الحكومي ومدى التزام الحكومة في تنزيل برنامجها خاصة في شقه الاجتماعي؛



بالبرنامج الحكومي في شقه الاجتماعي، إلا أنه السيد رئيس الحكومة، مازلنا نطالب ونلح في توسيع الاستفادة من هذا الصندوق ليشمل الأرمال بدون أولاد، ثانيا توسيع الاستفادة من هذا الصندوق ليشمل اليتامى الذين فقدوا الوالدين، فقدوا الوالدين والمحظونين من طرف أحد الأقارب، وذلك طبقا للمادة 171 من مدونة الأسرة.

نتساءل السيد رئيس الحكومة، عن محدودية عدد الأرمال المستفيدة من مخصصات هذا الصندوق الذي يبلغ 77.000 مقارنة مع 330.000 كما صرح بذلك وزير المالية حين تقديمه لمرسوم صندوق دعم الأرمال.

في ما يتعلق بصندوق التكافل العائلي، نتساءل كذلك عن محدودية عدد المستفيدات من هذا الصندوق، إذ منذ انطلاقه سنة 2011 إلى نهاية ماي 2017 تم تنفيذ 14760 قرار فقط.

وفي هذا الإطار، نطالب بالمزيد من التحسيس بهذا الصندوق في المحاكم والإدارات مع إعادة النظر في مساطر الاستفادة منه قصد تبسيطها، كما نثمن عاليا إدراج النساء المهملات ضمن لائحة المستفيدات من مخصصات هذا الصندوق عبر دعم شهري وبقاء استفادة الأطفال في حالة وفاة الأم المهملة، كما ورد في مشروع قانون المالية 2018.

وعليه ندعو الحكومة للإسراع بإخراج المرسوم استفادة النساء المهملات من هذا الصندوق، وأن لا يكون مصيره التأجيل بأهداف سياسية ضيقة.

بخصوص مجال الإعاقة فإننا نسجل بارتياح تدخلات الحكومة بنهجها سياسة اجتماعية مندمجة بتوجهات ومقاربات حقوقية ترجمتها مجموعة من الأوراش الهيكلية، ولا بد أن نشيد هنا بتدخل صندوق دعم التماسك الاجتماعي لتحسين ظروف تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وتدخله في اقتناء المعينات التقنية

كذلك أن عدد العمليات الجراحية الكبرى والنوعية بالمراكز الاستشفائية الجامعية بلغ 845، وعدد الخدمات الصحية تجاوز 5 ملايين، إن هذه الأرقام في بعدها الكمي والنوعي دالة وشاهدة على الطابع الاجتماعي لهذه الحكومة، ومهما اختلفنا في تقييم هذا النظام، ومهما طرحنا من اختلافات تعتريه، فلا يمكننا أن نختلف أن هذا النظام قد أسدى خدمات جليلة لفائدة فئة إجتماعية عريضة.

وهنا نبدي بعض الملاحظات حفاظا على استدامة هذا النظام وسعيا لتطويره وتجويده:

أولا: تأهيل البنية التحتية الإستشفائية وتوفير الموارد البشرية؛

وفي هذا الصدد نسجل بارتياح الميزانية المخصصة لوزارة الصحة بمشروع قانون المالية 2018 والتي ارتفعت بزيادة قدرها 46,3.

ثانيا: إعادة النظر في نظام التمويل الذي يعتمد على الدولة والجماعات الترابية والمستفيدين الذي أبان عن عجزه وقدرته مع خلق آلية لضمان المساهمة المالية لجميع الأطراف.

ثالثا: إخراج قانون الوكالة الوطنية لنظام المساعدة الطبية راميد للوجود لمحاصرة الإشكالات على صعيد التدبير والتمويل، وفي هذا السياق تقدمنا بمقترح قانون مع فرق الأغلبية، نتمنى أن يجيب على الإنتظارات بخصوص هذا النظام.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

بخصوص دعم الأرمال نسجل أنه من أهم أبرز الإنجازات والإجراءات التي قامت بها الحكومة السابقة، وسارت على نهجها حكومتكم دعما للتضامن الاجتماعي، ويمكن أن نعتبر أن هذا الإجراء بمثابة حلم تحقق، إن صرف دعم مقاربة 77.000 أرملة، وما يزيد عن 200.000 يتيم، ليؤكد جليا مدى التزام حكومتكم



السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

في جلسة اليوم لا يمكننا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا أن نذكركم مرة ثانية بالسياق الوطني أو فاجعة بولعلام التي تسائلنا وتديننا جميعا، والتي ذهبت ضحيتها مجموعة من النساء، هذه الكارثة التي عرت على واقع الفقر المدقع الذي تعاني منه فئات واسعة من أبناء وبنات شعبنا من جهة، وعلى واقع استغلال البعض لفقر الناس بدل المساهمة في إبداع الحلول للقضايا والمشاكل الاجتماعية من جهة أخرى.

تعلمون أكثر من غيركم السيد رئيس الحكومة، أن الظرفية التي نعيشها كمغاربة لها خصوصيات وتحديات وطنية وانتظارات وطموحات لكل فئات وشرائح المجتمع المغربي، وتدركون أن الأمر يتطلب خارطة طريق مؤطرة للعمل، من أجل تحقيق هذه الإنتظارات، وعلى رأسها التنمية المنصفة التي تضمن الكرامة للجميع وتوفير الدخل وفرص الشغل والتعليم الجيد والخدمات الصحية الضامنة للكرامة الإنسانية والقضاء المنصف والفعال والإدارة الناجعة.

لقد أكدتم خلال تقديم مشروع القانون المالي لسنة 2018 على تخصيصكم حوالي نصف الميزانية للقطاعات الاجتماعية، وهو ما دفع بكم إلى اعتبار هذا المشروع ذي معالم إجتماعية واضحة.

السيد رئيس الحكومة،

لقد بلغ عدد الفقراء بالمغرب حسب آخر المعطيات الرسمية حوالي 4,2 مليون فقير، أي ما يناهز 12% من السكان، وترجع أسباب انتشار ظاهرة الفقر إلى الحرمان من التمدرس والتعليم، ويعاب على السياسات العمومية المنتهجة من قبل الحكومة زيادتها في تكريس ظاهرة الفقر عوض العمل على الحد من الفوارق الاجتماعية وتقليص الهوة بين الفئات الميسورة، والشرائح

والأجهزة الخاصة وبتشجيع الإندماج المهني والأنشطة المدرية للدخل مع المساهمة في إحداث تسيير مراكز الإستقبال، وهنا نوصي بما يلي: الإعتماد على الجمعيات المتخصصة في مجال الإعاقة أو تتوفر على أطر متخصصة لتحسين ظروف ت مدرس الأطفال في هذه الوضعية، في إطار التكامل والتنسيق والإنتقائية ندعو وزارة التربية الوطنية..

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب.

النائب السيد عبد المجيد جويج:

باقي واحد الحديث السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

تفضل، كمل.

النائب السيد عبد المجيد جويج:

ختاما يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا" هذه مسؤوليتكم السيد رئيس الحكومة ومسؤولية الحكومة، ومسؤوليتنا جميعا، والله المستعان.

السيد الرئيس:

شكرا بإسم فريق الأصالة والمعاصرة السيدة النائبة فاطمة الطوسي.

النائبة السيدة فاطمة الطوسي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،



تكوين الأطر التربوية والإدارية أو التجهيزات الأساسية ومدى قدرته على استيعاب عدد الأطفال في سن التمدرس وحميتهم من الهدر المدرسي، والقطاع الصحي شاهد على جميع أشكال وأنواع المظاهر الحاطة من الكرامة الإنسانية.

السيد رئيس الحكومة،

أين نحن من الدولة الاجتماعية ذات التكافل الاجتماعي والتضامن الوطني أمام ضغط الاحتجاجات الاجتماعية وتزايد المطالب الاجتماعية الملحة لعموم المواطنين وعدم قدرة الحكومة على الاستجابة والتجاوب مع الوضع الاجتماعي الذي يزداد تأزما يوما بعد يوم ويرفع من وتيرة الاحتجاجات والأحداث بشكل متسارع؟ إضافة إلى الأحداث العنيفة والمغاربة التي تعرفها المؤسسات التعليمية وصور بؤس ومعاناة المواطنين التي تعرفها أغلب المستشفيات في ربوع المملكة؟

أين نحن من الدولة الاجتماعية ونصف الميزانية الذي تنبأهون بتخصيصه للقطاعات الاجتماعية يذهب أغلبه في مجال التسيير ولا يحظى مجال الاستثمار فيه إلا بالنظر القليل، والواقع المعيش المزري للمواطنين يؤكد ذلك، أين نحن من الدولة الاجتماعية في غياب تصور حكومي واضح بخصوص التنمية المنصفة التي تضمن الكرامة للجميع، وتوفير الدخل وفرص العمل خاصة للشباب، وتوفير شروط الولوج للخدمات الاستشفائية والتعليم الجيد المدمج في سوق الشغل والقضاء المنصف والفعال، بعيدا عن كل أشكال الزبونية والرشوة والفساد؟

أين نحن من الدولة الاجتماعية والحكومة غير مدركة للأهمية القصوى في هذه اللحظة المفصلية من تاريخ بلادنا للتوزيع العادل للثروة والضرورة الملحة لتقليص التفاوتات بين كل الفئات والمجالات، وملاءمة السياسات العمومية مع انشغالات المواطنين

الاجتماعية المعوزة، فعلى سبيل المثال لا الحصر وحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2017 استفادت الأسر الميسورة من 30% من دعم الدولة لغاز البوطان والمواد الغذائية، في حين استفاد الفقراء من 13% من هذا الدعم العمومي فقط، وبالنسبة للسكر استفاد الأغنياء من 40% من الدعم، أما بالنسبة لدقيق القمح فقد استحوذت 20% من الأسر ذات الدخل الأعلى على 32% من الدعم الحكومي مقابل 13% لفائدة 20% من الأسر ذات الدخل في أسفل الترتيب.

في نفس السياق كشفت نفس المؤسسة عن كون نظام الرصيد الموجه للفقراء له انعكاسات سلبية لأن 26,1% فقط من المستفيدين من هذا النظام، يصنفون ضمن 10% من السكان الأقل دخلا بالمغرب، في حين أن أكثر من 66% أي ثلثي من المستفيدين ينتمون إلى الطبقة الوسطى وليسوا فقراء، وحوالي 8% من المستفيدين من هذه التغطية الصحية هم أبناء هم أغنياء يدخلون في خانة 10% من المغاربة الأعلى دخلا.

السيد رئيس الحكومة،

تصرون أن حكومتكم ذات توجه اجتماعي إلى درجة مل معها المغاربة قاطبة من خطابكم وعبرتم دائما أنه يأتي على رأس أولوياتكم إصلاح التعليم والنهوض بقطاع الصحة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمالية خاصة بالعالم القروي والمناطق الجبلية والنائية، ولا بد أن نذكركم مرة ثانية في فريق الأصالة والمعاصرة بأن الواقع شيء وخطابكم لا يمت إلى هذا الواقع بصلة والمغاربة كلهم يدركون أن البطالة

ضاربة أطابها في صفوف نشطاء هذا الوطن، خاصة الشباب منهم، وتعليمنا يجبل بالعديد من المشاكل سواء على مستوى المناهج والبرامج والمقررات أو على مستوى الحياة المدرسية، أو



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السيدات النواب، السادة النواب،

السيد رئيس الحكومة،

خلعتني ملي قلتي بأنك كنتتظر النتائج ديال التحقيق في حادث الصويرة، أنا نعطيك النتائج، المتهم الحقيقي هو الفقر، هو الحرمان، هو الأزمة الاقتصادية اللي كيعيشوها المغاربة، المتهم الحقيقي في هاذ الشي اللي وقع في الصويرة هو دفع الناس دفعتهم الحاجة امرأة الأصغر وحدة اللي كانت تماك 35 سنة كلهم امراءت مسنات، وجاوا دربوا الكيلومترات باش ياخذوا القفة، بمعنى الفقر الفقر هو اللي دفعهم وهاذ الشي ماشي مسؤولية ديال الحكومة هي مسؤولية ديالنا كاملين وجينا اليوم باش نقولوك الحقيقة، المغاربة مضرورين، مقهورين الأزمة الاقتصادية وصلاهم للعظم، المؤشرات كلها مؤشرات سلبية، البطالة وصلات 10.6% لأول مرة 10.6%

السيد رئيس الحكومة،

هناك إنذارات متعددة، الخطب ديال صاحب الجلالة، هناك تقارير ديال المجلس الأعلى للحسابات، تقارير ديال البنك الدولي، البنك المغربي، التقرير ديال مؤسسات مغربية، هاد التقارير كلها كتقول بأنه كاين أزمة، ولكن ملي تكون الحكومة في حالة شرود، ورأسها كيختم في حوايج أخرى، كتعطي ترتيب غير مشرف للبلاد، الترتيب اليوم ديال المغرب ديال مؤشر التنمية هو 113 على 130 دولة، مؤشر التنمية فيه كل شي، هنا عطاونا النتيجة، نحن اليوم في المركز 113 السيد رئيس الحكومة، البطالة مليون و260 ألف شاب وشابة في البطالة اليوم، الفقر، عدد الفقراء في المغرب مليون و600 ألف مغربي، وكاين واحد 3 دالمليون

حسب حاجيات وخصوصيات كل منطقة وكل جهة وكل فئة خاصة الفئات المهمشة والفقيرة؟

أين نحن من الدولة الاجتماعية والحكومة مفتقدة لمنظور جامع للتنمية البشرية والمستدامة يتداخل فيها الدعم الاجتماعي بدعم الكفاءة والتأهيل والقدرة على المبادرة والإبداع وخلق الثروة والتحصين الروحي والفكري ضد كل أشكال العنف والتطرف والإخفاف.

حكومتكم غير مستحضرة بتاتا للسياقات الدولية والوطنية التي نعيش على إيقاعها هذه السنة، نقولها بكل صراحة، هذه الحكومة غير قادرة على مباشرة العمل في مجالات الصحة والتعليم والسكن والطاقة والماء والنقل والتشغيل وغيرها، وذلك لافتقادها إلى الكفاءات القادرة على القيام بهذه المهام والوظائف من جهة، ومن جهة ثانية بسبب التباعدات السياسية الكبيرة والكثيرة بين مكوناتها، ومن جهة ثالثة بسبب عدم التقائية السياسات القطاعية داخل الحكومة، لذلك يمكننا التأكيد للشعب المغربي أن هذه الحكومة ليست في مستوى اللحظة السياسية والدستورية التي يجتازها المغرب خاصة أنها أصبحت عرقلة حقيقية بالنسبة للمغاربة فيما يخص تدبير شأنهم العام، وأصبحت مشكل حقيقي بدل أن تكون طرفا أساسيا إلى جانب باقي المؤسسات الدستورية في حل المشاكل والقضايا الاجتماعية ذات الصلة بتحسين الشروط وظروف العيش بالنسبة للمغاربة بكل فئاتهم وشرائحهم الاجتماعية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب عمر احجيرة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

النائب السيد عمر احجيرة:



من سمعوه ما حسوش بأن هذاك الشي هو اللي كييعيشوه المغاربة كييعيشوا حوايج أخرى كييعيشوا أمور عكس تماما ذاك الشي اللي قلتيه كيحي في واحد الدولة اللي ما عندهاش أزمة، الأزمة واصله لكل البيوت ملي تلقى الأغنياء والناس أصحاب المنعشين العقاريين وكتسولهم كدايرة الدعوة وكيقول لك واقفة بمعنى الأزمة وصلات لكل شي، حتى للناس الأغنياء.

السيد رئيس الحكومة،

السكن مخزون المرتفع ديال السكن ما مبيوعش، المشاريع موقفة المقاولات اللي قلتي بأنها كتدعموها مقاولات أكثر المقاولات اليوم في حالة ديال ديال الإفلاس المقاولين ولا دالعائلات اللي راهم في الحباسات لأنهم شيك sans provision ما عندهومش باش يخلصوا الناس، وبالتالي هاذ الشي كله أعطى بأنه اليوم نعطيك واحد رقم مهول ولكن ما بين 2 ملايين ونصف و 3 مليون ديال المغاربة ما خدامينش ما هم في stage ما عندهم أفق ديال الاشتغال، هذا بحال واحد المثلي كتقول في وجدة " اللي يتسنى احسن ملي يتمنى واللي يتمنى احسن ملي قاطع الياس " هاذ 3 دالمليون قاطعين الياس في الخانة ديال الياس، ما كيتسناوا ما عندهم stage ما عندهم هذا واحد الرقم مهول وهاد 3 مليون هم اللي غذا الله يحفظ يقدرنا يديروا مشاكل واحتقان يزيدوا في التأجيل ديال الإحتقان اللي اليوم حاصل في البلاد، السياسات العمومية والسياسات ديال والسياسات ديال الحكومة هذه اللي هاذي 6 شهور راه بدأت هاذي 2012، ماشي هاذي 6 شهور، وبالتالي هذا استمرار ديال العمل الحكومي، والعمل الحكومي النتيجة ديالو كتبان على 4 سنين، المعدل ديال العمل الحكومي كيبان من بعد 4 سنين، المشاريع كلها كبرت أم صغرت كتبان النتائج ديالها على 4 سنين.

السيد الرئيس:

لاعبين البراج مع الفقر واش يطلعوا للفقر ولا لا، وهم في الهشاشة، أما مليون و 600 راهم تحت العتبة ديال الفقر، هاذ الشي كله كنعقولوا لك السيد رئيس الحكومة باش تعرفو بأنه كاين الأزمة في المداشر، في القرى، وفي المدن وفي كل النواحي دالمغرب كاين غليان، كاينا احتقان اجتماعي، التعليم، التعليم، واش غادي نبقاو هذا ملي طلعت أنا لهاذ البرلمان هذه 10 سنين واحنا كنسمعوا إصلاح التعليم، غادي نبدأوا في الإصلاح، واش هاذ الإصلاح مازال ما بدأ، واش هاذ الإصلاح ما بغاش يكمل؟ متى غادي نبقاو في هاذ الإصلاح، كل ما تجي حكومة تجي بمنظور جديد الإصلاح، ولادنا ضايعين، ولادنا وولادكم وولاد المغاربة ضايعين، كل واحد كيحي وكيدر التجربة فيهم، هاذ الشي وأنت أعرف بال نفسية هو اللي عطى اليأس واليأس هو اللي عطى هاد الشي اللي احنا كنشوفوه في المدارس المغربية ديال العنف، اليأس يولد العنف السيد رئيس الحكومة وهذا من المسؤولية ديالكم مسؤولية ديال الحكومة أنها تنكب على التعليم، التعليم هو الأساس في البلاد إيلا غاب التعليم غادي تغيب كل الأسس ديال التربية، لأنه التعليم مرتابط بالتربية.

السيد رئيس الحكومة،

الميزانية ديال الصحة 5.7% لا ترقى إلى المستوى الدولي اللي هو تقريبا 10% و 12% هاذ الشي كله هو اللي عطانا اليوم مستشفيات معطلة، الناس...، واش كاين السيد رئيس الحكومة اللي مريض بالسرطان وتيعطيوا له موعد على عام؟ واشنو هذا عطاوه له باش يموت من دابا عام، كاين شي واحد وأنت طبيب كينتظرو هو فيه السرطان عام؟ كاين شي واحد اللي خصه يدوز السكانير خصه يتسنى 6 أشهر، هاذ الشي هو عنوان ديال واحد الفشل ديال المنظومة صحية اللي خاص نكبوا عليها ونديروا إصلاح ماشي إصلاح متعثر إصلاح حقيقي وخاص المغاربة، هاذ الشي اللي قلتي السيد رئيس الحكومة زوين ومزيان ولكن المغاربة



النقاش، ونحن نتناول ونحن نناقش السياسات الاجتماعية، الخيارات، آس من خيارات؟ كيفما قالت واش معالجة تستحضر الكرامة، الكرامة ديال الإنسان عوض الإدلال ديالو، معالجات تتم في خطم العملية الإنتاجية، كيما شرتو ليه مشكورين السيد رئيس الحكومة، ولا المقاربات تشجع الإتكالية.

السيد رئيس الحكومة،

لا مناص اليوم من معالجة تتوخى الكرامة، مبنية على المنطق ديال الإنتاج، المعالجة الربعية السيد رئيس الحكومة هي معالجة ديال الإخضاع وديال الإسترقاق أكثر من الإستزاق، ديال الإسترقاق.

السيد رئيس الحكومة،

الدعامة ديال الإستثمار وديال خلق الثروة وديال التمكين، ومن خلالها النمو *la croissance* في اعتقادنا هي في العلية ف *L'AMO* ديال العملية كلها، النمو وكل نقطة ديال النمو أنتما تتعرفو السيد رئيس الحكومة أكثر من أي حد آخور أن كل نقطة ديال النمو كتخلق بين 15 حتى ل 30 ألف منصب شغل، وبالتالي فمن خلال الدعامة ديال الإستثمار وخلق الثروة والتمكين كندعموا التشغيل، التشغيل الذاتي، التشغيل الأجرى في اقتصاد السوق والاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال الإستثمار كندعموا الموارد الضريبية اللي هي اللي كدير التمويل المستدام للسياسات الاجتماعية في غياب هذا، السيد رئيس الحكومة، ماذا سنوزع؟ نوزع، نقوم بتوزيع البؤس الله يرحم عليها ونستون تشرشل نقوم بتوزيع البؤس ضروري من خلق الثروة باش نلقاوا ما نوزعوا، كابين رافعات، الرافعة ديال السياسات القطاعية، كندعموا في السياسات القطاعية الحالية بعد اجتماعي وتضامني، مخطط المغرب الأخضر، في المشروع الكبير والورش الكبير ديال الحد من الفوارق الاجتماعية، في المشروع ديال المقاول الذاتي ديال صندوق التماسك الاجتماعي، كذلك الرافعة ديال تلبية الطلب

شكرا السيد النائب، تفضل ثانية.

النائب السيد عمر احجيرة:

الكلمة للسيد رئيس الحكومة، الجهة الشرقية تعاني من إختلالات أكثر هاذ الشئ اللي قلتو وطلبنا منك موعد باش نشوفوك في أقرب وقت، عندنا مشكل كبير في الجهة الشرقية.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد النائب عبد الله غازي بإسم فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد عبد الله غازي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيد رئيس الحكومة، في جوابكم تطرقتم بما فيه الكفاية لما جاء في البرنامج الحكومي، كذلك لما جاء في قانون المالية من إجراءات وكنشاهدو إنجازات في ميدان السياسات الاجتماعية، اليوم الأبعاد الاجتماعية في السياسات العامة تسائلنا أولا في التمثل للمقاربة، تمثل الرائج ولا اللي بغينا نروجو ليه ديال آشن من مقارنة للفعل الاجتماعي لمحاربة الفقر، كيساننا هاذ التمثل هذا وكنتسائلوا معاه، من له المصلحة في اختزال ذلك، في المنحة، في الصدقة، في المكرمة؟ من يختزل الفعل التنموي الاجتماعي في معالجة سطحية ربعية؟ من له المصلحة في ذلك؟ السؤال ديال التمثل مطروح اليوم أكثر من أي وقت مضى.

السيد رئيس الحكومة،

الخطابات الملكية الأخيرة خاصة ديال افتتاح الدورة التشريعية والنقاش اللي تفتح حول النموذج التنموي نحن في صلب ذلك



بالجوع ولا بالذل، لأن الحالة هاته غادي تبقى بصمة عار في جبيننا نحن كمسؤولين ونحن كفاعلين، بل أكثر من هذا وذاك أنه غادي يكون تنكر لواحد التاريخ ديال الثقافة ديال العراق د المغاربة المطبوع بالنخوة وبالنفخة وبالعفة.

السيد رئيس الحكومة،

الأمر كيتعلق بالعدالة الاجتماعية والمجالية وهو ما نادينا به كحركة شعبية كمنطلق، كمبدأ وكمراجع منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي، اليوم أصبح والله الحمد مرتكزات للسياسات العامة، للحكومة مظاهر العجز الاجتماعي الصارخ، تدني المؤشرات الاجتماعية تسائلنا اليوم حول الجهات التي تتمركز وتستوطن فيها حدة مظاهر الفقر والهشاشة والأمية والهدر المدرسي، واستفحال مؤشرات وفيات الأمهات والأطفال وغيرها حادثة الصويرة لا يمكن اعتبارها حدثا معزولا لأنها ليست المنطقة الوحيدة التي تعاني من حيث السياسات الاجتماعية الغير المتكافئة فغير أكيد يعني كثير في بلادنا، وكنعرفوها جميع كأبناء القرية، هادي ليست، السيد رئيس الحكومة، ليست قراءة عديبة أو يعني سلبية، هو فقط استحضار لواقع عنيد كنفوضه كمغاربة ما كنفبلوش وما كنفرضوش به طبعاً، نحن لا ننكر الإنجازات، البرامج، والمخططات والمبادرات الرامية إلى الارتقاء الاجتماعي بالفئات الهشة، لكن الواقع المثل أمامنا ومثل هذه الأحداث تجعلنا نسائل اليوم نجاعة السياسات العمومية وأثرها على المواطن، ونسائل أيضاً سوء توزيع ثمار النمو، أكيد أن إطلاق السياسات والإستراتيجيات والبرامج والمخططات أمر جيد، لكن هل توقفا يوماً وقفة للتأمل والتقييم والتقويم لمراجعة ودراسة الجدوى والأثر؟ هذا سؤال عريض يستوجب الجواب، وهنا تحضرنى مبادرات خلاقة جدا كان الراعي الأول هو صاحب الجلالة نظير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والصناديق الهادفة إلى التماسك الاجتماعي، وبرامج التشغيل والصحة والسكن إلى غيرها.

الاجتماعي بالتعليم في الصحة في السكن هاذوا كاملين مجموعين في الفصل 31 من الدستور، هاذ الفصل 31 من الدستور، السيد رئيس الحكومة، مرجع أساسي نرجعوا له كاملين، مرجعية كياسس لهاذ الحقوق مقاربات الحق عوض مقاربات الصدقة والمكرمة، السيد السيد رئيس الحكومة، المحافظة على البعد الإقليمي للتضامن والتعاقد بمرجعياتها الدينية والثقافية لا تعارضة لها مع ما نحن بصددده، وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً، باسم الفريق الحركي، الكلمة للسيد النائب محمد أوزين.

النائب السيد محمد أوزين:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

بكل صدق وإخلاص وبعيدا عن كل المزايدات أو دغدغة العواطف أو الإثارة أو حتى الركوب على أحاسيس مآسي المغاربة واستحضارا أيضاً لكل الجهود الرامية إلى حفظ كرامة المواطنين كمغاربة إلا أن هناك لا زال هناك مجال يدعو إلى القلق، السيد رئيس الحكومة، وطبعاً فاجعة جماعة بولعلام بالصويرة ليست إلا الشجرة التي تخفي غابة من المعاناة لشريحة عريضة من المواطنين وأحياناً في صمت مدوي، وأنتم السيد رئيس الحكومة ابن العالم القروي وأكيد أنكم تتشاطرون معي نفس هذه القناعة سي حرضان الله يذكروا بخير كان دائماً كيردد واحد الكلام وكيقولون المغاربة ما كيموتوش بالجوع، المغاربة كيموتوا بالذل، ولكن اليوم طموحنا أن المغاربة، السيد رئيس الحكومة، ما بغيناها يموتوا لا



انتصار للبعد الاجتماعي الحقيقي، اللي يتضمن الحق ولا يضمن الصدقة، اللي يتضمن الواجب ولا يضمن التواكل، اللي يتضمن التضامن ولا يضمن الإنكالية هو أن نجعل من الحقوق الأساسية التي تقرها المنظومة الإنسانية حق وواجب والتزام لنا جميعا أن نوفره، الحق في الشغل حقنا جميعا، الحق في التعليم حقنا جميعا، الحق في الصحة حقنا جميعا، من يمكن أن يساعد هذه الحكومة، وأن يساعدنا جميعا، وأن يساعد المغاربة جميعا من أجل أن يجعلوا من هذه اللحظة لحظة المآسي التي عشناها كاملين في هاذ 6 شهور لحظة إجماع وطني هو أن يقوم كل واحد منا انطلاقا مني وانطلاقا منا كفريق، وانطلاقا منا كبرلمان بعمله، مروراً على المنتخبين المحليين، مروراً على المنتخبون الجهويون، مروراً على المسؤولين داخل الإدارات، مروراً على الموظفين، هذه ليست لحظة مزيدة، هذه ليست لحظة أن يعزي البعض والبعض الآخر في فشله أو يهنئ البعض البعض الآخر بنجاحه، من ماتوا 15 نساء، من احتجوا على الماء أبناء هذا الوطن، من احتجوا من أجل مدرسة أبناء هذا الوطن، وكلنا مسؤوليتنا كاملين مجموعين أن نعمل كل واحد فينا فبلاصتو باش يمكن نحققو، لأنه المنتخب الذي يحول ميزانية الجماعة لصالح جمعيته، من يحول أرصدة الصندوق الوطني للتنمية البشرية من أجل ترفيه بدل التنمية البشرية، المسائل من يجعل من صناديق معينة صندوق الدعم الثقافي ووسيلة لدعم مسرحيته أو فنه أو جمعيته، مسائل، لهذا احنا نقولوا كفريق إشتراكي أننا مسؤولون كاملين وعلى أنه على الأقل ما سطرته الحكومة في جانبها الاجتماعي..

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشتراكية، الكلمة للسيد النائب عبد الله الإدريسي البوزيدي، ما كاينش؟ آه السيدة، ما كاينش التصحيح، تفضلي السيدة النائبة معذرة تفضلي.

مرة أخرى وبعيدا عن المزايدات، إننا من منطلق غيرتنا وحبنا لسلطة هذا البلد العزيز نطمح لسياسة اجتماعية متوازنة وعادلة تشجع المبادرة بدل الإحسان، سياسة تقطع مواقع يستشري فيه الفقر من أجل إيجاد مقعد في المدرسة أو مستشفى في أو سرير في المستشفى، كما نسعى إلى مغرب واحد لكل المغاربة تتكافؤ فيه الفرص وتتساوى فيه الحظوظ، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيدة النائبة حنان رحاب باسم الفريق الإشتراكي.

النائبة السيدة حنان رحاب:

مساء الخير لكل المغاربة ولكل المغريات اللي تيتابعونا اليوم، مساء الخير، ونحن نخلد الأيام العالمية للعنف ضد النساء، ونحن على مرمى 7 أيام من كارثة كبيرة عشناها نحن كمغاربة، وعاشتها النساء المغريات بفقدانها ل 15 امرأة مغربية مهمشة فقيرة، اختارت على أنها توقف من أجل قفة لا تضمن كرامتها، من أجل قفة لا تضمن قوت يومها اليومي، ومن أجل قفة قاتلة عنوانها حذاء بلاستيكي ديال الميكا جاب قنوات العالم بأجمعها.

اليوم احنا تناقشو البعد الاجتماعي ديالنا في بلادنا، في مغربنا، تناقشوه وكل واحد فينا يتحمل المسؤولية للآخر، تناقشوه وكل واحد فينا يعتبر نفسه بريء من هاذ الفقر، بريء من هاذ الهشاشة، أو بريء من هاذ الاستغلال، احنا تبيان لنا على أننا كلنا كمغاربة مسؤولون على هاذ الاستغلال، مسؤولون على هذه الهشاشة ومسؤولات ومسؤولين على هذا الفقر.

اليوم القفة ما تبيوزعهاش مكون واحد، اليوم استغلال المغاربة استغلال هشاشتهم ما تتمش مكون واحد، اليوم القفة والعملية الإحسانية تستغلونها كاملين ما دام تنصمتو عليها كاملين، نتعتبرو على أنه أي حل لفقر المغاربة أي حل لعوز المغاربة، وأي



للمواطنات والمواطنين والانكباب على النموذج التنموي الذي تتطلبه أوضاعنا والذي يجعل المواطن يلمس الأثر الحقيقي والفعلي ونتائج السياسات العمومية على معيشه اليومي.

السيد رئيس الحكومة،

هاذ النموذج اليوم لا يمكن أن يقوم دون تركيز أهدافه على ضرورة تحسين ظروف عيش الساكنة، من خلال ضخ نفس قوي وحقيقي في القضايا الاجتماعية وتنمية مختلف الجهات بشكل متوازن ومتكامل لتحقيق العدالة المجالية والعدالة الاجتماعية، وتعزيز دولة القانون في المجالين الإقتصادي والحقوقي، لأنها السبيل لإجراء خطوات أعمق وذات أثر فعلي في الحياة اليومية للفئات الهشة والفقيرة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد عمر بلافريج، السيد النائب.

النائب السيد عمر بلافريج:

السلام عليكم

السيد رئيس الحكومة المحترم،

تكلمت في جلسة سابقة على ضرورة الخروج من ثقافة الهمة في المغرب والدخول في بناء عقد اجتماعي في بلادنا العزيز، قلت بأن هذا العقد الاجتماعي خصه يتبنى على فكرة اللي هي جميلة التضامن العادل بين الأجيال، فهذا العقد الاجتماعي محتاج إلى 2 دالأمور ماشي أكثر:

أولا- رؤية واضحة من حكام البلاد، رؤية مبنية على قناعات؛ وثانيا- مجهود عادل من جميع فئات المجتمع، وأنا مقتنع بأن المغاربة مستعدين يضحيو من أجل وليداتهم، بشرط أن تكون هذه التضحية عادلة خاص بسهولة ببساطة كبار السياسيين

النائبة السيدة فاطمة الزهراء برصات:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتناول الكلمة بإسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية في إطار مناقشة موضوع البعد الاجتماعي في السياسات العمومية وهو الموضوع الذي يتم استحضره في مناسبات عديدة ولكن للأسف معظم هذه المناسبات تقترن بالأحداث والمظاهر المأساوية التي تدمي قلوبنا والتي تمس فئات عريضة من مجتمعنا وفي مختلف مناطق المغرب، لقد قامت بلادنا بمجهودات كبيرة في شتى المجالات الإقتصادية والاجتماعية أساسا، إلا أن نموذجنا ظل دائما مرهونا لأعطاب متعددة، ساهمت في محدودية السياسات العمومية على المستوى الاجتماعي، وبالتالي على عدم القدرة على إنتاج أنماط تنموية تخرج البلاد من خانة الدول الفقيرة إلى خانة الدول الصاعدة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لم يعد ممكنا اليوم لبلادنا أن تستمر هكذا، دون مبالاة بحدة الإختلالات والفوارق الاجتماعية وقساوة العيش، قساوة العيش ضد ليس شعار، وإنما هو واقع يعيشه المغاربة والمغربيات، يجب التسريع بحلول شجاعة، تستطيع إحداث الأثر في حياة المغاربة، وهذه المسؤولية بقدر ما هي موجهة أولا إلى السلطات العمومية والدولة، فهي أيضا تسائل انخراط الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين بشكل واع وقوي، لأن المطلوب اليوم هو إدراك الحجم الحقيقي للمشاكل الاجتماعية والتنموية المطروحة وما يمثله ذلك من تحديات أمام الاستقرار ببلادنا، وعليه فإن الحاجة ملحة اليوم للمرور إلى السرعة القصوى للنهوض بالوضع الاجتماعي



مسؤوليتنا الجماعية باش نواجهو هاذ المشكلة بطريقة مسؤولة وبطريقة شجاعة، يمكن نؤكد هنا بأن هاذ الحكومة عندها الشجاعة الكاملة لأن في 6 شهور، في 6 الست شهور باش نحلوا مشكل ديال المنحة ديال الطلبة ديال المتدربين في التكوين المهني بغلاف مالي ديال 250 مليون درهم، نخلو المشكل ديال المرضى وما أدراك بالغلاف المالي ديال 400 مليون درهم، ونزيدو في ميزانية التعليم ب 5 مليار مرة واحدة، ونزيدو في الميزانية ديال الصحة والتشغيل، في التعليم ديال 55 ألف ما بين 2017 و2018، ونطورو عدد من البرامج مرة واحدة، راه هذا ماشي جهد بسيط، النتيجة ديالو غادي تظهر، إن شاء الله، حنا كنتسناوها وغادي تحي في القريب، ونحن عندنا الشجاعة، عندنا الإرادة باش نزيدو مزيد من الجهد في المراحل المقبلة ونستافدو من التجارب ديال الجميع، هاذي النقطة الأولى؛

النقطة الثانية- صحيح صندوق المقاصة جزء منهم كيمشي للأغنياء، معقول لأن الدولة فاش كتدعم البوطة ديال الغاز، راه ما كيشريهش غير الفقير، كيشريها الغني، هذا نظام وراثه، دابا إيلا كانت، إيلا كان الفريق المحترم كيشوف بأن هاد نظام المقاصة ما خدامش وكيمشي للأغنياء يجب تعديل في قانون المالية يزولو، أنا ما عندي مشكل، وديك الساعة نناقشوه، لأن الواحد خصو يكون عنده اقتراح، واقتراح قانون المالية من عندهم، وحنا مستعدين للحوار في هاذ المجال مع الجميع أغلبية ومعارضة.

وبالمناسبة راه حنا عازمين باش نصلحو إن شاء الله، ولكن غادي نصلحوه ما غادي نصلحوهش باش نضرو الفئات الفقيرة والهشة والمتوسطة، الآن حنا كنفكرو وكنشوفو كيفاش نديرو باش نصلحوه بطريقة متدرجة أولاً، ثانياً بالطريقة اللي نوجهو فيها الجزء الأهم من داكشي اللي غادي نوفور فيه إلى برامج إجتماعية تستهدف الفئات المحتاجة فعلاً. داكشي علاش حنا غادي نكملو أولاً البرنامج ديال دراسة الاستهداف باش نعرفو شكون اللي

والاقتصاديين يضحيو بشوية حتى هما، فالسؤال، السيد رئيس الحكومة المحترم، هل لكم رؤية واضحة في التضامن العادل بين الجهات؟ وشكراً.

السيد الرئيس:

شكراً السيد للنائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للتعقيب على تدخلات السيدات والسادة الذين مثلوا الفرق والمجموعة النيابية.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس،

شكراً للسيدات والسادة النواب المحترمين،

أنا أنصت بإهتمام لجميع التدخلات وإيلا لاحظتو أنا قلت بأن حنا في هاد القضية ديال الحماية الإجتماعية عندنا 2 مستويات: أولاً- الإستمرار في السياسات والبرامج اللي دارتها الحكومات السابقة جميعاً وتطوير ما يجب تطويره؛

المحور الثاني- هو ابتكار وإبداع سياسات وإستراتيجيات وبرامج جديدة، ويمكن نقول بأنه جميع الفرق اللي هنا الفرق اللي هنا كلهم كانوا في حكومات سابقة، وخدمو في جهات إجتماعية، واخا وشكون اللي دار البرنامج الاستعجالي للتعليم و خذا منو 32 مليار، وفيها هي 32 مليار؟ أنا علاش قلت هاد القضية، باينة أنا واضح الكلام ديالي، أنا باش نقول، أنا باش نقول، أنا حاولت يكون الكلام ديالي مسؤول، هذه المعضلة عالمية بالمناسبة في جميع الدول بما فيها الدول المتقدمة، وهذه معضلة مجتمعا حتى حنا كيعانيها، وهذه معضلة العلاج ديالها ماشي بهاد البساطة، كل حكومة دارت جهود في هاد المجال، باش نصفو الناس، كل حكومة دارت جهود، أثمر بعضها وبعضها لم يثمر فيه شوية بالنقص، فيه النجاح، هذا طبيعي في حياة البشر، فهادي



موجود آخرها ديال البنك الدولي ديال 2040 هداك التقرير دابا المغرب في 2040 راه فيه التشخيص وفيه الاقتراحات ديال المنظمات الدولية ما كاينش اللي كيقول أزمة، نقولو مشاكل واخا، نقولو بعض المجالات فيها تأخرات معقول، ولكن أزمة علاش الله يجازيكم بخير انتما راه الممثلين ديال الأمة، راه أي مستثمر أجنبي أو وطني عندو شي فلوس بغى يستثمرها تتقول له أزمة كييجر جييو، كييجر يديه، تيقول حتى نشوفو نخرجو من هاذ الأزمة. خصنا نكونو موقعيين ثاني نعاونو بلادنا، نعاونوها بالمصادقية صحيح ولكن دون تضخيم ودون تهوين، ما نصغروش المشاكل حتى نهنونها نقولو ما نعالجوهاش ولكن ثاني ما نهنولوهاش. راه أنا كنعقول هاذ الشي بروح أخوية لأن هذه بلادنا جميعا وهاذ الحكومة راه غادي دوز 5 سنين ديالها وتمشي أنا غانبقى رئيس حكومة إلاما ما يمكنش راه عندي 4 سنين غانكملها وغادي يجي رئيس حكومة آخر، إيلا بقينا هاذ 4 سنين غادي نشوفو.. نحن عودتنا بلادنا أن المؤسسات ديالها كتمشي حتى النهاية ديالها استقرار سياسي الحمد لله مضمون، فهمتيني، شوف حنا أولا ما خايفينش من بلادنا، ما خايفينش من بلادنا، وماخايفينش على بلادنا الحمد لله لأن عندها أعمدة قوية بداء من جلالة الملك اللي هو الراعي للديمقراطية وانتهاءا بوعي الشعب المغربي فهمتيني، ولكن ماشي هذا هو الإشكال، حنا نقومو بمهمتها في هاذ اللحظة اللي حنا فيها مسؤولين نحن من موقع الحكومة وأنتم من موقع كبرلمانيين ممثلين الأمة. فلذلك أنا كنعقول الخطاب ديالنا يكون متوازن، كاين إيجابيات كثيرة، وكاين خصاصات ونقص أيضا كثير. وحنا عندنا الإرادة باش هاذ النقص نعالجوه إن شاء الله ونواجهوه.

في ما يخص البرامج الاجتماعية، راه أنتما كتعرفو بأن هناك في ذاك البرنامج اللي كيتسمى "برنامج تقليص الفوارق المحلية"، اللي معروف هاذ البرنامج هو برنامج طموح، أو بالمناسبة هاذ

خاصو يستافد من هاذ الشي، ومن بعد إن شاء الله غادي نديرو هاذ البرامج. وهاذ الشي راه ماشي ماغاديش يمشي بعيد راه 2018 إن شاء الله هاذ برامج الإستهداف الدراسة ديالو غادي تكمل بإذن الله، ولكن أنا كنعقول راه كل مسؤولية مشتركة لأن عندنا واحد مشروع قانون ديال التغطية الصحية للوالدين أكثر من 30 شهر وهو في البرلمان راه حتى هو مسؤولية راه مسؤولية مشتركة، إيلا جا شي قانون خاصو يدوز، إيلا فيه شي حاجة نصلحوها، نصلحوها من غدا حنا مستاعدين الحكومة مستعدة إيلا كاين شي تعديل نطوره، شي مسائل كتشوفو بأنها غير مناسبة نصلحوها ولكن مايمكنش نوفقو مشروع قانون ويوقف هكا إلى ما لا نهاية وهو غادي للفئات الهشة المواطنين كيتسناوه الموظفين وغيرهم راه كيتسناوه لأن عندهم والديهم حتى هما بغاو يدخلوهم معاهم في التغطية الصحية.

إذن باش نقول أن هذا الملف الاجتماعي راه ملف مشترك، خصنا نخدمو عليه مجموعين وبروح وطنية وحنا مستعدين وإن شاء الله ما يكون غير الخير إيلا خدمنا فيه مجموعين سننصح فيه. وبالمناسبة التقارير والأرقام اللي تقدمت غير صحيحة ماشي حيث الحكومة السابقة اللي كان رأسها حزب العدالة والتنمية وهاذ الحكومة واللي فيها هاذ الأغلبية، لا الفقر نقص قبل أن تأتي الحكومة السابقة، وزاد النقص ما كافيش هداك النقص صحيح، ولكن خصنا نعتارفو بأن هناك جهود تمت في بلدنا وأن هاذ الجهود أثمرت نسبيا، ولكن خصنا نزيدو هاذ الجهود غير كافية، وغير صحيح أن تقارير البنك الدولي وتقارير المنظمة الدولية إلى آخره كتقول المغرب فيه أزمة، فينا هو هاذ التقرير؟ خرجوه ليا الله يجازيكم بخير، ما كاين حتى شي تقرير اللي كيقول فيه أزمة، التقارير الدولية كتقول بأن الإقتصاد المغربي مثنين وقوي، إقتصاد قوي، وأن حتى على المستوى الاجتماعي هناك تطور ولكن هناك إشكالات أيضا صحيح، الإشكالات موجودة ولكن التطور



الدرهم، وهذا جزء من إصلاح التفاوت المجالي والتفاوت الاجتماعي، بمعنى هناك أموال تضخ ماشي كلام وأنا دائما كنبغي إيلا جيت نجابوب في البرلمان مع السيدات والسادة البرلمانين على أسئلة كنجيب معايا إجراءات عملية، ما تم كذا مليار أو مليون درهم لهاذ المجال، إجراء معين في التعليم، في الصحة، فتحنا مجالات، باش نكونو عمليين، ماشي فقط شعارات وتوجهات واللي هي أيضا مهمة، هي أيضا مهمة، ولكن خاصها ترجم في إطار إجراءات عملية، إذن هذا بالنسبة لتقليص الفوارق المجالية.

ولكن في السياسات الاجتماعية راه عندنا واحد العدد من السياسات الاجتماعية، ما سردتش ليها كلها، هذيك العدد ديال السياسات الاجتماعية كتهم المعاقين، وكتهم المسنين، وكتهم الأطفال المهملين، النساء المهملات والأطفال أيضا المهملين، وكتهم عدد من الفئات وكل فئة كتحتاج إلى مقارنة خاصة، وبالتالي توضعات هاذ البرامج وهاذ السياسات بعضها ينطلق الآن فقط، هاذ القضية ديال السياسة الوطنية للأشخاص المسنين، وبعضها انطلق ونحن عندنا الإرادة الكاملة باش نطوروه إن شاء الله في المستقبل، أو نعطيوه واحد الزخم. مرة أخرى أريد أن أشكر جميع السيدات والسادة النواب، وأستسمح على بعض التدخلات اللي هي رد فعل فقط على تدخلاتكم التي كانت في المستوى وجعلت تدخلتي في المستوى أيضا، شكرا جزيلًا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة. نمر الآن إلى المحور الثاني المتعلق بموضوع السياسة المائية على ضوء تأثيرات التقلبات المناخية، والذي يتضمن سؤالين 2 في إطار وحدة الموضوع. الكلمة للسيد النائب رشيد البهلول باسم فرق ومجموعة الأغلبية لتقديم السؤال،

البرنامج ديال تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي اللي هو كيعني المجال بالخصوص، هذا الدراسة اللي تحددت اللي جا منو البرنامج أش كتقول؟ كتقول بأن 1253 جماعة تعاني من الخصاص، هاذ الشي راه ماشي تم هاذ السنة ولا السنة الماضية، هاذي منذ سنوات، عرفتي هاذ 1253 راه هي الأغلبية الساحقة ديال الجماعات، عندنا شي تقريبا 1500، 1200 كيعانيو الخصاص مع ذلك نحن إرث فيه خصاص كبير في مختلف الجماعات، وفيها 24.000 دوار اللي تحددت فيها الخصاص الاجتماعي بالمعايير الخمسة، لأن المعايير ديال الخصاص ديال الدواور الفقير، فيما يخص الفقر المجالي بمعنى الطريق، المدرسة الابتدائية، الإعدادي أو الخدمات الصحية إلى آخره... هو كنعددو على حساب القرب المسافة ديال القرب من هاذ البنيات، وبها كتحدد الدرجة ديال الدوار في مجال الفقر، وفي مجال الخصاص.

إذن هاذ البرنامج اللي حدد هاذ الشي، حدد واحد الإستراتيجية، واحد البرنامج ديال المعالجة، هاذ برنامج المعالجة اللي غادي يمشي على مدى سنوات بدا فعلا وانطلق وحننا أعطيناه الإنطلاقة في يوليوز الماضي، لأن في يوليوز فقط تدار التشخيص، تدارت البرامج الجهوية وجات مركزيا، وتم التفاوض عليها والتنسيق، وتم الإعتماد ديالها مركزيا وبدأت الإنطلاق ديال هاذ المشاريع اللي فيها تمويل مشترك ما بين المجالس الجهوية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية والوزارات المعنية اللي هي وزارة الفلاحة والتجهيز والصحة والتعليم والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، كل واحد كيمول بطرف من التمويل المحدد في البرنامج، أو بدأت فعلا انطلقت المشاريع ودابا الحمد لله، عدد من مشاريع كمالات قليلة، لأن حنا في السنة الأولى أو غيمشي على مدى سنوات، إذن وهاذ قانون المالية غادي يضح فهاذ البرنامج 3,5 المليار ديال



بدعة جالسين تنديروها فهاذ المجلس، وهو منين يتكلم رئيس الحكومة نطلبو منو نقطة نظام ونجاوبو عليها، نتكلمو على الحضور، اللي تكلم على الحضور راه الناس كاملين شافو قانون المالية شحال اللي صوت عليه 53 ديال المعارضة من أصل أكثر من مائة، إذن إيلا كاين شي غياب ولا شي حضور كل واحد يدوي على راسو. ولكن هذه بدعة، إيلا غادي نديرو نقط نظام ديال التسيير ديال التسيير، إيلا غنجاوبو نطالب بحقنا في الجواب كذلك، منين يتكلم رئيس الحكومة بغض النظر على جدول الأعمال اللي درناه عطيوننا حتى حنا نجاوبو. هاذ الكلام هذا غير معقول والتسيير ديال الجلسة، التسيير ديال الجلسة ونقط نظام تدخل فقط في صميم تسيير الجلسة، وذاك الشي ديال البرنامج الإستعجالي راه 42 مليار ديال الدرهم ماشي غير 32.

السيد الرئيس:

السادة الرؤساء.. السيد النائب.. السيد الوزير.. السيد الوزير.. السيد النائب.. السيد النائب تكلم معايا ما تكلمش مع النواب تكلم معايا أنا. السادة الرؤساء، السيد رئيس الحكومة، جزاه الله خيرا ولو أنه تيحترم النظام الداخلي وتيحترم روح الدستور تيجيبي يزورنا مرة في الشهر. فما فيها باس مرة مرة نسمعو لبعضياتنا وخاصة مساءلة رئيس الحكومة ولو أحيانا تتكون خارج الإطار وأنا معك ما فيها باس لأنه حاضر معانا، وله القدرة لوضع النقط على الحروف، ولهذا شكرا لكم شكرا لكم. تفضل السيد النائب، السيد الوزير، السيد الوزير تفضل، تفضل.

النائب السيد رشيد البهلول:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب تفضل السيد الرئيس، معذرة السيد النائب.

النائب السيد محمد اشرورو رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

عاود ثاني مرة ثانية السيد الرئيس، حنا اليوم بغينا نعرفو شكون اللي غادي يسول الآخر واش حنا اللي غادين نسولو رئيس الحكومة؟ ولا السيد رئيس الحكومة اللي غادي يقول لنا؟ إذن حنا في جلسة تشريعية لمساءلة رئيس الحكومة.

الحاجة الثانية السيد الرئيس الحكومة، تكلم على الشجاعة، حنا كنعقولو ليه هنا رسميا بغينا إيلا كاين شي واحد اللي أحل بالالتزامات ديالو في الوزراء السابقين يحرك المسطرة ديال المتابعة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، بدون شك السيد رئيس الحكومة سجل الملاحظة، الكلمة للسيد النائب رشيد بملول تفضل السيد الرئيس تفضل.

النائب السيد إدريس اليزمي الإدريسي رئيس فريق العدالة

والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

أنا عندي نقطة نظام في التسيير ديال الجلسة.. دازن نقطة النظام الأولى ما جاوبناش عليها وهي خارج تسيير الجلسة، هاذي



أصبحت أبعادها مقلقة بما تحمله من مخاطر على الحياة اليومية للمواطنين والإستقرار الإجتماعي، عندما سيجد سكان بعض المناطق القروية منها والحضرية أنفسهم أمام أزمة عطش حقيقية في المستقبل وأمام صعوبة الحصول على مياه الشرب بعدما ظهرت مؤشرات هذه الأزمة في بعض المناطق التي خرج سكانها في حراك شعبي ضد العطش ما دام الحصول على الماء يعتبر حقا دستوريا.

لهذا، نسائلكم السيد رئيس الحكومة، هل قامت الحكومة بدراسة حقيقة وضعية العرض المائي؟ هل لدى الحكومة سياسة مائية واضحة المعالم في ظل التقلبات المناخية؟ هل لدى الحكومة إستراتيجية واضحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد؟ وما هي التدابير المتخذة لمواجهة المخاطر المترتبة على ظاهرة الإحتباس الحراري؟ وما هي الإجراءات المتخذة لمراجعة الجفاف على المستوى القريب بعدما أصبح هذا الشبح يهدد معيشة ساكنة العالم القروي والتي تعتمد على الفلاحة وتربية الماشية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن للسيد رئيس الحكومة لتقديم التوضيحات الضرورية في شأن السؤال الثاني .

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

هذا موضوع آخر حتى هو مهم ومهم جدا، وذلك أنه اليوم يشهد العالم وبلادنا جزءا وجزءا من هاذ العالم تغيرات مناخية مقلقة، وراه كما ترون هناك تعبئة على المستوى الدولي وبلادنا منخرطة في هذه التعبئة بقوة، بل بلادنا تعتبر من البلدان الرائدة في التعبئة العالمية لمواجهة تقلبات وتغيرات المناخ الخطيرة. وأيضا

السيدات والسادة النواب،

خطت بلادنا خطوات هامة على مستوى سياستها المائية سواء من خلال تشييد السدود لتخزين المياه والمحافظة عليها، أو من خلال مجهودات تعميم الإستفادة من الماء الصالح للشرب. إلا أن تسارع وتيرة التقلبات المناخية وشح وتأخر التساقطات المطرية، بات يؤثر سلبا على الاحتياطات المائية مما أدى إلى النقص الذي باتت تعرفه العديد من المناطق في بلادنا. لذا نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، ما هي المبادرات المستعجلة التي قامت وتنوي الحكومة القيام بها لمعالجة الخصاص الذي تسجله العديد من المناطق بما يضمن الماء الشروب لعموم المواطنين؟ وما هي السياسة المائية المتبعة للحفاظ على المخزون المائي وتوفير وترشيد هذه المادة الحيوية؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، الكلمة الآن بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية، السيد النائب محمد بلحسن.

النائب السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

لم تعد ظاهرة الجفاف التي تضرب المغرب كليا أو جزئيا تشكل تهديدا حقيقيا للإقتصاد الفلاحي والوضعية الفلاحية ومربي الماشية فقط، بل إن هذه الظاهرة التي أخذت طابعا هيكليا



الله، نسال الله سبحانه وتعالى، يجيب هاذ الشتا في القريب ياذن الله رحمة لعباده.

ومن أجل مواكبة التطور الإقتصادي والإجتماعي لبلادنا، وكذا البرامج والسياسات القطاعية، ومواجهة الخصاص في الماء، فقد تم إعداد مخطط وطني للماء أولا، ثانيا برنامج وطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة ثانيا، كما تم إعداد برنامج استعجالي لمواجهة الخصاص ثالثا.

أولا مشروع المخطط الوطني للماء، هاذ المشروع ديال المخطط الوطني للماء الذي يحدد الأولويات الوطنية وبرامج العمل فيما يتعلق بتعبئة واستعمال موارد المياه في أفق سنة 2030، كان قد تم بتشاور تام مع مختلف الفاعلين في قطاع الماء. واليوم هناك العمل على مراجعة هاذ المخطط الوطني للماء لأن تبين أنه يجب أن نحوله إلى مخطط وطني على 30 سنة بعد صدور القانون، القانون الوطني للماء. هذاك القانون كيفرض علينا يكون المخطط ديال 30 سنة. غادي نمشيو إذن في أفق 2050، من 2020 حتى ل2050، وهناك فرق عمل في القطاع المعني مشتغلة الآن باستمرار بتنسيق مع مختلف المتدخلين، سواء في قطاعات حكومية أو غير قطاعات حكومية لإتمامه في السنة المقبلة إن شاء الله.

المرتكزات الأساسية للمخطط الوطني للماء، لأن المخطط الوطني اللي كان عندنا الآن، حنا كنطبقو فيه في انتظار تخرج هاذ الإستراتيجية الوطنية للماء إن شاء الله، كيركز على محاور ثلاثة:

- **المحور الأول** هو التحكم في الطلب على الماء وتثمينه، وذلك من خلال إعداد برنامج عمل يتعلق بتدبير الإقتصاد في الماء، سواء الماء الصالح للشرب، من خلال رفع المعدل الوطني لمردود شبكات توزيع الماء الصالح للشرب إلى 80% كمعدل وطني في أفق 2025، والمحافظة على نفس المعدل حتى سنة 2030.

لا يخفى عليكم، السيدات والسادة النواب المحترمين، أن بلادنا بحكم موقعها الجغرافي هي من بين الدول التي تتسم بمحدودية مواردها المائية وهشاشتها حيال التغيرات المناخية، المغرب يتميز بكونه في المناخ جاف إلى شبه جاف مع تباين توزيع التساقطات المطرية في المكان، تتركز هذه التساقطات المطرية في الأحواض الشمالية وحوض سبو التي لا تمثل سوى 7 % من المساحة الإجمالية للمغرب بالإضافة إلى عدم انتظام هذه الأمطار في الزمان حيث تتعاقب فترات ممطرة وفترات جفاف طويلة. وحننا دابا الآن الدراسات والمعطيات المتوفرة كتبين بأن حجم الموارد المائية الطبيعية ببلادنا يقدر بحوالي 22 مليار متر مكعب، أي ما يعادل 650 متر مكعب للفرد الواحد، 650 متر مكعب للفرد الواحد في السنة. ويرتقب أن ينخفض هذا المعدل في أفق سنة 2030 إلى ما دون 560 متر مكعب للفرد في السنة يعني غاديين في النقص في توفر الموارد المائية الطبيعية ببلادنا، وذلك أولا بفعل التزايد السكاني وبفعل ارتفاع الطلب على الماء، ولكن أيضا بفعل تناقص حجم الموارد المائية وبفعل التغيرات المناخية.

وفي ظل هذه المعطيات، وهذا الوضع، انخرطت بلادنا منذ عقود كما تعرفون منذ ستينيات القرن الماضي في مسلسل تعبئة الموارد المالية والله يرحم جلالة الملك الحسن الثاني، اللي كان رائد ديال هاذ الإستراتيجية ديال تعبئة الموارد المائية مع ارتفاع وتيرة الإستثمار في البنيات التحتية المائية، وذلك بالخصوص عن طريق إنشاء السدود. واليوم بلادنا تتوفر على 140 سد كبير بسعة إجمالية تفوق 17,6 مليار مكعب بالإضافة إلى آلاف الآبار والاثقاب لإستخراج المياه الجوفية، الشيء الذي مكن من تحسين الولوج إلى الماء الصالح للشرب وتلبية الحاجيات المائية الصناعية والسياحية وكذا تطوير الفلاحة السقوية على نطاق واسع، في ظل ظروف صعبة تتسم كما رأينا بعدم انتظام التساقطات المطرية وتوالي فترات الجفاف. واليوم كنبطلبو سيدي ربي، يغيثنا إن شاء



على المحاور التالية، بالخصوص هي ثلاثة دالمحاور بالخصوص، ثلاثة أو أربعة محاور بالخصوص:

المحور الأول: هو المواصلة الإستراتيجية لتعبئة المياه السطحية، عبر إنشاء وهاد الشيء راه قلناه في البرنامج الحكومي، 3 السدود كبرى سنويا، و 10 دالسدود متوسطة وصغرى سنويا، وبالمنااسبة 2017 الآن راه 3 ديال السدود تقريبا راه كملوا، هما زرار في الصويرة، وتيون في ورزازات، ومولاي بوشة في شفشاون، و 2018 عندنا 3 دالسدود إن شاء الله اللي غادي يكملوا لأن هذا مخطط طويل، ماشي مخطط كان الصباح غادي نقررو سد، وفي هاذيك السنة كيكمل سد، هذا مشروع طويل، بالنسبة ل 2018، عندنا سد تمالوت في ميدلت، سد خروفة في العرايش، عندنا سد مرتيل في تطوان، 3 إذن هناك سدود قيد الإنجاز، وكل سنة غادي نحاولوا ما أمكن 3 دالسدود تكون كمالات، و 10 سدود متوسطة وصغرى، هذا المحور الأول، وهذا غادي نستمرنا فيه، لأن خاصنا نعبؤوا أقصى ما يمكن من المياه السطحية اللي عندنا، ما نخليوهاش، وجزء كبير بالمنااسبة من المياه كتمشي للبحر، وخصوصا في هاذ المحور الشمالي اللي فيه تساقطات مطرية كافية،

المحور الثاني: اللجوء إلى تحلية مياه البحر، وهذا جزء من الإستراتيجية ديالنا، بدات وغادي ندخلوها ونعززوها في الإستراتيجية الوطنية ديال الماء اللي غيجي 2020-2050، وبهاد المنااسبة هناك فكرة، إلى أنه جميع المدن الساحلية غادي تكون محطات ديال التحلية، لأن هذا خيار ما عندناش عليه لاین، ضروري إستراتيجية، والحمد لله الآن عندنا 3 دالمحطات ديال التحلية بدات، وعندنا محطة قيد الإنشاء ديال الحسيمة، وعندنا محطة التحلية اللي هي أكبر محطة تحلية في المنطقة كلها في الجنوب، بجوار ماسة، هادي غتكون غتنتج غتعطينا الماء الصالح للشرب و غتعطينا الماء للسقي، وهي ضخمة كبيرة في إطار شراكة قطاع خاص قطاع عام، بطبيعة الحال غادي تكون..، وعندنا

أو أيضا فيما يخص الماء الموجه للسقي، عبر تحويل ما يعادل 50.000 هكتار سنويا من السقي الانجداي إلى السقي الموضوعي الذي هو أكثر اقتصادا للماء بهدف الوصول إلى 50% من المساحة المسقية الإجمالية في أفق 2020 و 70% في أفق 2030. وكذا تشجيع الفلاحين على تبني مزروعات ذات مردودية عالية، يضاف إلى ذلك تحسين مردودية قنوات جر ونقل مياه الري، وكذا توعية وتأطير الفلاحين من أجل إستعمال التكنولوجيا المقتصدة للماء، لأن أنما كتعرفو بأن الجزء الأكبر من الضياع ديال الماء كيتم في القنوات وفي السقي بالخصوص. وإن كانت حتى فيما يخص الماء الشروب هناك ضياع، كاین دول غربية كثيرة، الآن فيها عقوبات للناس اللي كيضيعو الماء دون حاجة حقيقية، اللي كيهز التيو كيغسل طومويلتو كاتكون عندو عقوبات، اللي كيستعمل الماء بطريقة غير معقلنة، أيضا فيه ضوابط وفيه عقوبات وحتى حنا خصنا نمشيو فهاذ الإتجاه هدا "أ" التحكم في الطلب على الماء؛

ب - تدبير وتنمية العرض المائي عبر تنويع مصادر التزويد من خلال اللجوء بالإضافة لتعبئة المياه السطحية بواسطة السدود الكبرى إلى مصادر غير تقليدية، كتحلية مياه البحر وإعادة إستعمال المياه العادمة بعد معالجتها وسنرجع إلى هذه النقطة؛

ج - المحافظة على الموارد المائية السطحية والجوفية والمجال الطبيعي والتأقلم مع التغيرات المناخية، عبر وضع وتفعيل مخططات عمل تم تشجيع الحكامة الجيدة فيما يتصل بإستعمال المياه الجوفية، وحماية البحيرات الطبيعية والمحافظة على الواحات والمناطق الرطبة وتسريع تفعيل البرنامج الوطني للتطهير السائل وغيرها من البرامج.

ثانيا: التدابير المتخذة في إطار تفعيل المخطط الوطني للماء، أشنو الآن أشنوا هي المحاور اللي خدامين عليها الآن، دابا خدامين



أولاً- جميع النقط اللي فيها المشاكل، ومجاول كل نقطة يدير كيفاش غادي نعالجو واشنو هي الموارد المالية الضرورية؟ وشكون الجهات المعنية بهذه المعالجة؟ ونحن سنحرص إن شاء الله على تطبيق هاذ البرنامج. طبيعي حنا عارفين بأن بعض النقاط فيها صعوبات، ولكن ما تنساوش بأنه الحمد المدن الكبرى والمتوسطة كلها الآن مزودة بالماء وغادة مزيان وبعضها يطرح إشكالات، مثلاً الدار البيضاء خصنا نبدأو في محطة تحلية المياه بجوار الدار البيضاء 2020-2025 ياك ها العمدة عندنا هنا، لأنها أصبحت استعجالية ما غادي نبقاوش نلقاوا الماء باش نزودو الدار البيضاء وهي مدينة ضخمة إيلا ما درناش محطة باش تعاون لأن المياه السطحية اللي كاينة غير كافية والمياه الجوفية راه كتستنفدها عن طريق، يعني، لإستغلال أحياناً المفرط لها، فلذلك حنا عندنا رؤية، عندنا مخطط الآن اللي هو كيتدرج في إطار إستراتيجية بعيدة المدى وفيه إجراءات قوية وهاد الإجراءات بدأت فعلاً، لأن ما غادي انتاظروش حتى يوقع هاد المخطط، وهاد الإجراءات إن شاء الله غادي تكون بإذن الله، هي طموحة وتكون بإذن الله معالجة لهاذ الإشكالات الموجودة ديال الماء وحنا عارفين بأن هاذ الأشكال بعض المواطنين والمواطنات في بعض المناطق كيعانيو من أن خصهم الإنصات ولذلك أنا شخصياً تدخلت في عدد من الملفات لدى القطاعات المعنية مباشرة لأن حنا كنعتبرو بأن الماء هي واحد الحاجة حيوية للمواطنين، ونحن نحرص على توفيرها، إن شاء الله للجميع، وشكراً جزيلاً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً للسيد رئيس الحكومة، نفتتح باب التعقيبات بإعطاء الكلمة للسيد النائب أحمد شوكي بإسم فريق الأصالة المعاصرة.

النائب السيد أحمد شوكي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسول الله.

أيضاً غادي تكون عندنا في الداخلة، إذن هناك برنامج متوسط المدى هو هذا، وفي المخطط الوطني للماء أو في الإستراتيجية الوطنية للماء، غادي يكون برنامج طويل المدى ديال هاذ المراكز ديال تحلية مياه البحر.

المحور الثالث: في هاد الإستراتيجية، دعم الجهود المبذولة من أجل تشجيع إعادة إستعمال المياه العادمة بعد معالجتها ذلك أن هناك عدد مهم من هذه المياه العادمة كيضيع، الآن هناك عداد من المحطات ديال المعالجة، ولكن باقي ما عندناش إستثمار واستغلال هاديك المياه، فنحن بصدد وضع مخطط ديال هاذ الإستثمار واستغلال وإعادة إستعمال المياه العادمة.

إذن هادي هي الموجهات الكبرى لإستراتيجية باش نوفرنا الماء، ولكن ما غادي نتظروش حتى نديرونا هاذ الشيء كامل عاد نعالجوا المشكل تالماء، انطلاقاً من التوجيهات ديال جلالة الملك في آخر مجلس وزاري، كانت تشكلت واحد اللجنة وزارية رصدتها شخصياً، فيها جميع القطاعات المعنية ودرناش إشكالية الماء الحالية وخصوصاً حنا كنعتسبو ربما تأخر الأمطار كما وقع فعلاً وتوضعات لجنة التقنية، هاد اللجنة التقنية قامت بعمل دارت عدد من اللقاءات، قامت بعمل مهم أول عمل دارت هو جردات جميع النقاط اللي فيها الخصائص ديال الماء، الدواور اللي فيهم خصائص ديال الماء، وحاولت تدير سبل المعالجة، واش المعالجة نديرونا أثقاب، ولا نديرونا آبار قريبة نزودوا بالماء فوراً، أو المعالجة ضروري نديرونا les citernes ونوفرناهم، حاولنا نوفرنا الميزانية الكاملة باش نواجهوا هاذ الخصائص، أو نديرونا عدد من التدخلات، وتبرمجنا وكل دوار تدار ليه، وعاوننا التدخل اللي خاص يتدار في كل منطقة، وحنا السلطات المحلية مع الجهات المعنية راه مكلفة بمتابعة تنفيذ ذلك، ويمكن نقول ليهم هذا هو programme provisoire المؤقت الذي حاول أن يجرى:



السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

قال الله تعالى "وجعلنا من الماء كل شيء حي" صدق الله العظيم، وإذا كان الماء الذي نشربه يأتي من المزن بأمر الله، فإن مسؤولية تدبيره موكولة إلينا موكولة إلى الحكومة بالدرجة الأولى، فماذا فعلت الحكومة يا ترى؟ أولا- شنت قطاع الماء وجعلته وزارات متعددة بنظرات مختلفة، يصعب التنسيق بينها، ولقد كشفت الدراسات الدولية وكشفت الدراسة الوطنية منذ زمان، أن مواردنا المائية في تناقص مخيف، وطرح البرلمان والبرلمانيات عشرات الأسئلة حول مشاكل الماء، ولكن الحكومة لم تستفك حتى تصاعدت الاحتجاجات والوقفات والتظاهرات من كل صوب، فسارعت إلى تشكيل لجنة بأمر من جلالة الملك تضاف إلى تلکم الوزارات من أجل إيجاد التدابير والآليات التي تحد من أزمة الماء، ولم نكن ندري قبل تدخل السيد رئيس الحكومة اليوم أين وصلت أعمال هذه اللجنة؟

السيد رئيس الحكومة، إن تشخيص مشكل الماء موجود ومعروف كما تعلمون

ولكن الذي لا نراه بجلاء وهو ما قلتم هو مخطط طويل المدى لا يتغير بتغير الوزراء، إستراتيجية واضحة المعالم للماء تضع في حساباتها:

أولا: الموت السريع الذي يصيب سدودنا بسبب التحويلات؛

ثانيا: أنحسبات المطر المزمنة؛

ثالثا: انحصار تراجع الفرشاة المائية الجوفية؛

رابعا: التبذيرات الممنهجة لاستغلال الماء، فلقد أكد المجلس الإقتصادي والإجتماعي والبيئي أن..، إستهلاك الماء يتميز بالتبذير؛

خامسا: قلة برامج تصفية المياه العادمة؛

سادسا: الإهتمام ببرامج الإستعمار الاصطناعي بالطائرات المتخصصة؛

سابعا: ضرورة الإلتجاء إلى تحلية مياه البحر الذي يحيط بنا علمئات الكيلومترات، و بموازاة ذلك يجب أن توضع سياسة غابوية أهمها التشجير والتشجير المستديم لتخفيف الغابات وتوسيعها وتنميتها والحفاظ عليها.

إن غياب مثل هذه الإستراتيجية الشمولية السيد الرئيس يؤدي إلى هدر الأموال وضياح الوقت وإبقاء الناس تحت تهديد العطش، وأقدم في هذا المجال مثالا إقليم بولمان المترامي الأطراف والذي يعرف نقصا حادا في الماء باعتراف السيدة وزيرة الماء، إذ تبين أن الجهود التي بذلت لتزويد بعض جماعاته بالماء الشروب ستعاد لنضوب مصادر المياه محليا وظهر أنه يتحتم جلب الماء إليها من سد الحسن الثاني من أعالي حوض ملوية، مثال آخر السيد الرئيس، جماعة زاردة بإقليم صفرو التي استغاض سكانها عدة مرات والتي لا يلجأ لحل مشاكلها المائية إلى السدود القريبة منها. إننا السيد الرئيس في حاجة ماسة إلى نظره شمولية بعيدة المدى منذ البداية تغنينا عن تكرار نفس الأشغال وتحقق جاهزيتنا أمام كل التحويلات، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيد النائب، باسم فريق العدالة والتنمية الكلمة للسيد النائب عمر فاسي فهري.



من الناحية الإستراتيجية عندنا 4 د الإشكاليات كبرى عندنا فيها متابعة، عندنا فيها عمل، وعندنا فيها إشكاليات اللي كلنا نعرفوها، اليوم كيفاش نديروا نحلوا الإشكاليات بمختلف الموارد والطاقات اللي عندنا والتجربة اللي راكمنها؟ عندنا إشكال في الماء الصالح للشرب، فعلا واحد المجموعة دالمراكز تشتكي، وفعلا هذاك الاشتكاء دياها كان تيخصوا الاستباقية، وأرجو أن نكون في هذا الشق المتعلق بالإستراتيجية تكون الكلمة السر فيها هو الإستباقية ديال الأزمات والتفاعل معها في أسرع الأوقات. في هاذ الشيء يمكننا نھضروا على مختلف المحاور ولكن اللي مهم هو التسريع ديال الإخراج ديال القوانين التنظيمية ديال قانون الماء، اللي مهم أيضا هو التكتيف ديال التنسيق هاذيك اللجنة بين وزارة تستمر في العمل وفي العطاء وفي المتابعة، المهم هو الاندماج مع مختلف القطاعات الإنتاجية، مع القطاعات المعنية والتنمية المستدامة، المياه والغابات ومع مختلف الجماعات الترابية اللي فيها تيكونوا المشاكل وفيها تيكونوا الحلول ويكونوا هاذ الحلول مقترحة بتشارك وباقتراح وبمناقشة وبتأطير وبتملك للحلول من طرف المنتخبين المحليين.

طبعا في هاذ المستوى عندنا إشكال آخر والإشكال ديال التملك ديال الثقافة ديال الماء ملي تقولوا الإقتصاد دالماء والسادة الزملاء سبقوني، الإقتصاد في الماء راه ثقافة وهديك الثقافة تيخصنا ندعموها، ما خصناش نخدموا غير في الجانب التقني، خصنا نخدموا في الجانب التواصل.

اليوم عندنا إشكاليات حقيقية في الري ديال الأراضي 80 % تتمشي للري، إيلا إقتصادنا غير الربع دياها هي اللي تستهلكوه في الماء الصالح للشرب كله، فأرجو باش تكون هذه عندها واحد الأهمية.

اليوم عندنا خصنا التأقلم مع التغيرات المناخية، السيدة كاتبة الدولة راه هي خصها تعرف الجهودات دالمغرب النظرة دالناس

النائب السيد عمر فاسي فهري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة على رسول الله.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يسعدني أن أتحدث باسم فرق الأغلبية في هذا الموضوع المهم، والذي أرجوه السيد رئيس الحكومة، هو أن تكون هذه

الجلسة فرصة لتطوير هذا القطاع والسمو به إلى مستوى السياسات العامة والأفقية والتي نجدها في مختلف القطاعات،

السيد رئيس الحكومة، اليوم فهمنا بأنه التميز ديال المغربي في هاذ المجال مستمر من خلال المداخلة ديالكم المبنية على التخطيط، على الإنجاز وعلى المتابعة والتفاعل مع مختلف الإشكاليات اللي تيعيشوها المواطنين وهذا نرجو الله عز وجل باش يوفقنا كاملين نكونوا في المستوى دياله، التميز دالمغرب اللي بذل فيه مجهودات كبيرة في مختلف المحطات واللي وصلنا اليوم باش نكونوا عندنا واحد الجائزة عالمية جائزة المرحوم صاحب الجلالة الحسن الثاني في الماء واللي ولات جائزة عالمية والصيت دياها تجاوز الحدود ديال المملكة الشريفة.

احنا اليوم يجب أن نثمن هذا التميز ويجب أن نظوره باش نوصلوا لهذاك الإندماج، هذاك التشارك، هذاك ربط المسؤولية بالمحاسبة اللي هي الأساس الدستوري ديال العمل ديالنا على مختلف المستويات، اليوم مداخلتي سوف تلتزم بواحد المجموعة ديال الإقتراحات في 3 ديال الأبعاد، البعد إستراتيجي، البعد دالحكامة، والبعد الأثر على المواطن. ونظرا للأهمية دياله، هذاك علاش خليته هو التالي.



فالأخير تقولكم السيد رئيس الحكومة، استمرو في حل المشاكل، استمرو في مواكبة الإستثمارات، عنداك تمشيو تسمعو هذاك اللي..، النهار ديال الفرحة تيركب في الطيارة والنهار ديال القرح تيمشي يركب على الألم د الفقراء، شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد النائب نور الدين الأزرق، بإسم فريق التجمع الدستوري.

النائب السيد نور الدين الأزرق:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس الحكومة،

السيدات السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

أعيد قول الله تعالى، حين قال عز من قائل "وجعلنا من الماء كل شيء حي". فإنه تعالى قد وجهنا إلى الحيوية القصوى، الأبدية للسعي إلى توفير الموارد المائية. ونحمد الله أن بلادنا رحمت رهانات السدود التي أدت مهامها وكما قلت رحم الله الملك الحسن الثاني.

لكن اليوم وبالنظر إلى بلادنا، تأثرت بالتقلبات المناخية التي تؤثر سلبا على مجمل الحياة اليومية للمغاربة، إضافة إلى أن حاجة، كما قلت السيد رئيس الحكومة، حاجة الفرد تقلصت ب 30% فهاد 30 سنة الأخيرة، وعلى حسب دراسات، خاصة صندوق النقد الدولي ممكن توصل حتى ل 50% من هنا ل 2030. وإنما حين نقول بأن الآن لا قدر الله لم ندخل سنة الجفاف، وإنما كذلك لا نخفي تخوفاتنا، لذلك وجب الإسراع بإجراءات عملية، منها تحسيس المواطن على الحفاظ على الماء، منها تنويعها بما جاء

للمغرب، التمويلات الخارجية اللي كاينة على الصعيد العالمي اليوم خاص المغرب يثبت التألق دياله بالجلب ديال مختلف الاستثمارات في هاذ المجال، عندي الإشكالية ديال المعطيات، القانون جاب المعطيات خصها تقتسم، خصنا نطبقوا هاذ المعطى ويكون مختلف الفاعلين عندهم نفس المعطيات باش يتاخذوا القرار.

أكتفي هنا وأرجع إلى النقطة ديال الحكامة، الحكامة الهدف منها الأساسي هو تطوير الفاعلية، تطوير الإنجاز، تطوير المتابعة ديال الأهداف وهنا عندنا إشكاليات حقيقية، عندنا إشكاليات مؤسساتية، لا يعقل أننا اليوم تيسيح لنا القانون باش نعقدوا المجلس الأعلى للماء والمناخ ما زال ما عقدناهش لأنه عندنا إشكال حقيقي هو المصادقة على المخطط الوطني للماء أساسا وعندنا إشكاليات أخرى.

عندنا عقود الفرشة المائية، لا يعقل أن الفرشة ديالنا عندنا فيهم إشكاليات حقيقية ديال التدبير وحنا ما زال ما قدناش نخرجوهم نوبة كيخصنا دراسة، نوبة كيخصنا مذاكرة، نوبة كيخصنا مازال ما جاشي واحد، ت يخص التعاقد هو الأساس ديال البناء ديال المستقبل المشترك.

وعندي في القضية ديال الحكامة نقطة أساسية اللي هي الموارد البشرية لهذا القطاع، هاذ القطاع مستنزف، موارده لا تكفي، الخبرة فيه ت يخصها سنوات وسنوات، ت يخصنا هاذ الأطر الموجودة ت يخصنا نواكبوها، وت يخصنا الدعم ديالها بأطر جديدة وكفاءات جديدة.

عندنا إشكاليات حقيقية على صعيد التدبير ديال المياه، ما يمكنش التمثيلية الإقليمية والجهوية تكون..

أخيرا أصل للنقطة الأخيرة إيلا سمحتي السيد الرئيس اللي هي الأثر على المواطن، بغينا ما يبقاوش المواطنين يحسو بالحكرة، هاد الحق الدستوري خصو يوصلهم.



الأسمك الكبيرة لأن هاذ الظروف المناخية تتجى عوامل انبعاثات الغازات الدفيئة les gazs à effet de serres وهنا تنوه، خصنا لمصاريف نطبقو إتفاق باريس وخصنا مقتضيات ل COP22 الذي عرف نجاحا متميزا وكذلك COP23 الذي هو كذلك اعطى نتائج إيجابية وخاصة فيما يتعلق ما قبل 2020 الذي لعب المغرب دورا حاسما بفضل رئيسته الأخ صلاح الدين مزور.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب...

النائب السيد نور الدين الأزرق:

آخر قطاع السيد الرئيس الحكومة، حنا فضلنا في التجمع الدستوري أن نوجه بعض الأفكار، ماشي أسئلة، لأن نؤمن بأن الأمر يتجاوز الحسابات لأن كيفما كانت فالماء قضية وجود أو عدمه، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، بإسم الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدالية، الكلمة للسيد النائب الحسين أزوكاغ.

النائب السيد الحسين أزوكاغ:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

أولا أثير انتباهكم أن الفريق الإستقلالي يشتغل ويؤدي مهامه بكل وطنية ومسؤولية وعمله منزه عن العبث، التقارير التي أدلى بها الأخ المحترم السي عمر احجيرة سنوفرها وسنسلمها لكم عند انتهاء كلمتي المتواضعة.

في القانون المالي تنمة سياسة السدود، لكن هناك سدود في هاذ 140 الموجودة، خاصها صيانة وخاصها ترشيد. تكلمتو على إنشاء محطات تحلية ماء البحر، مهمة ولكن مكلفة وبالتالي كنطلبو بإستعمال الطاقات المتجددة، باش هاذ مياه البحر تصبح غير مكلفة.

هناك النشاط الزراعي يستهلك أكثر من 85% أقل، المياه العذبة، فإن اللجوء إلى الزراعات البديلة التي لا تحتاج إلى كميات هائلة من الماء، وكذلك ترشيد إستعمالها بالتنقيط المبرمج Goutte à goutte وهنا كنهو بمجهودات الحكومة اللي كتقوم بها في تنزيل المخطط الأخضر، خاصة الموجه للفلاحة الصغار. والضرورة كما تكلمتو ملحة على التأقلم مع هاد التغيرات المناخية، أي l'adaptation climatique والمغرب استفاد من ثلاث مشاريع مموله من الصندوق الأخضر للمناخ بمجهودات الحكومة وكذلك وزارة الفلاحة، ولكن لا بد أن نحسس القطاع الخاص بسياسة استباقية، كما يقولوا mieux prevenir que guerir" هناك تقوية الشراكات جنوب جنوب كمشروع triple A ، كمشروع الطاقات المتجددة وهنا تنوهو بالسياسة المتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وبخصوص المياه المستعملة.

الآن تيمكن لنا المياه الشتوية نخزنوها ونعيدو إستعمالها، تكلمتووا كذلك على معالجة المياه العادمة خصها تعمم، باش نسقيو بها المناطق الخضراء ويمكن نوظفوها في الزراعة، كايين الإمكانيات ديال ضخ مياه البحر بدون معالجة في القنوات لإستعمال في واحد الوقت معين في في المنازل، المتضرر الأول في حالة الجفاف، لا قدر الله، هو الفلاح الصغير، فإن المنطق وضرورة الإستقرار عوض الهجرة القروية والسلم الإجتماعي تقتضي أن يتوجه هذا الدعم إلى الفلاح الصغير في إطار التضامن وتكافل، ونعلم أن ارتفاع حموضة المحيطات وحرارتها تتأثر بمخزون الأسماء الصغيرة من طرف



السيد رئيس الحكومة،

السادة النواب السيدات النائبات المحترمات،

غير مقبول اليوم في بلادنا أنه باش نشوفو الحركات الاحتجاجية على الماء في زاكورة، في تينغير، في آيت باعمران، في عدة مناطق، وبلادنا اللي تفتخر بأنه فعلا بنات وخسرات إمكانيات كبيرة على السدود منذ السبعينيات، هذا تيساءل بالفعل هاذ السياسة هاذي ومدى فعلا تديرنا المندمج والتشاركي لهذه المياه، كذلك واقعة وفاجعة بولعلام تسائل فقط ليس الهدف الأساسي هو فتح تحقيق ولكن هو فتح تحقيق علاش يعني ما حققناش الاكتفاء الغذائي؟ علاش على الأقل ما حققناش الإكتفاء أو الأمن الغذائي؟ كذلك يسائلنا هاد الموضوع هذا كذلك لما نرى أسر وعائلات تصهروا الليالي باش يشدو الصف باش يشدو خنشة ديال الدقيق، هذا موضوع آخر يجب يعني التحقيق فيه بدل التحقيق العادي الروتيني اللي غادي تقوم به الضابطة القضائية، كذلك ما مقبولش في بلادنا أنه عندنا واحد الدستور اللي تعني يدعو واختياري كذلك أنه يعني يبني مجتمع متضامن ديمقراطي، فيه الجميع كيتمتع بالأمن والعدالة الإجتماعية والمجاليةن والمساواة والكرامة، وكذلك يعني الإهتمام بالفئات الأقل حظا، والإهتمام بالموارد الطبيعية وحقوق الأجيال، أنه باش يكون فيه هاذ المستوى ديال يعني تدني الخدمات فيما يتعلق بالصحة والماء والتعليم، وكذلك باش أنه هاد الدستور هذا ربما أنه مرتاقيناش أنه نكونو في المستوى ديال هاد الدستور اللي كلف واتمن العديد من الجهات اللي فيها الدولة، والجماعات الترابية، وكذلك المؤسسات العمومية ذات الصلة باش أنها تقوم بتيسير الوصول لهاذ الماء على قدم المساواة، وهنا كذلك باش نزيد نركي كل ما تنقلوا، وراه ظفتوا بعض الأرقام ونتمنى كذلك أنه هاذ الأرقام ما تقولوناش منين جبتوها، فحنا فقط جنبها من المؤسسات الوطنية الدستورية ديال الديمقراطية التشاركية وديال التنمية المستدامة، فتبلغ مثلا تلوث

الماء الصالح للشرب 41.25 كمعدل وطني، في حين أنه في مناطق أخرى كمراكش وغيرها ديال السياحة وديال الصناعة أكثر من هاذ الأرقام، كذلك أنه التكلفة ديال التدهور ديال الموارد المائية ببلادنا تيتجاوز 3.4 مليار ديال الدرهم، اليوم تنستخرجوا أكثر من 900 مليون متر مكعب سنويا، إنطلاقا من المخزونات الغير القابلة للتجديد، ويزيدوا كذلك أنه 800 مليون متر مكعب من المياه يلقي بها مباشرة في البحر لأنه كاين فشل ذريع في السياسة ديال نقل الماء من الأحواض اللي فيها وفرة للأحواض اللي فيها الندرة، بمعنى أنه العنوان العريض لهاذ المسألة هاذي أنه فشلنا في التدبير والوفرة، فكيف لا فكيف سننجح في تدبير الوفرة. سأنقل كذلك إلى برنامج كثيرا ما الحكومة تقول أنه وصلنا فيه 90 % وتعلق بالباجير، يعني هاذي مغالطات، وتنجب ليكم أرقام اللي تتدل بأنه فقط 55.3 % ديال الساكنة في العالم القروي هما اللي وصلوا لهاذ المادة هاذي، كذلك الربط الفردي في الوسط القروي لا يتجاوز 37 %، ونسجل مثلا طنجة الحسيمة 17%، وتسجل جهة الدار البيضاء 15 %، فبالأحرى كذلك فيما يتعلق تدبير المياه العادمة.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيد النائب سعيد التدللاوي بإسم الفريق الحركي.

النائب السيد سعيد التدللاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

صحيح الكلام اللي جيتوا به كلو أنا معاكم فيه، أن موضوع الماء مهم جدا، المناخ تالمغرب جاف أو شبه جاف، آلاف الآبار تستخرج منها الماء، المخطط الوطني للماء، ولكن السيد رئيس



كسيفطوه للبحر وأنا أتساءل على هذا البحر اشنو هي حالتو بهذاك الماء؟ كذلك غادي نقول لكم واحد المسألة، سبو كان معروف عندو في الضفة الشمالية واليمنية ديالو كانت 8 كلم ومشات كلها، وكانت الأسطولات البحرية، السفينات كانو كيدخلو، كيبحرو وسط سبو وكيمشيو حتى لواد اللبن اللي كانت فيه ورشة بحرية un chantier naval وهذا باش الفرنسيين كانوا فاجئو الألمان فذاك الوقت ملي خرجو وفاجئوهم في المهديّة. كيفاش هاذ الأرض تراجعت؟ وأنا غادي نذكر بواحد المعقولة ديال واحد الحكيم رحمه الله في القضية ديال أوربكا لما جاو الناس كيبيكو كيقولك الواد دا لينا ديورنا، قال ليهم الواد جاب الرسومة ديالو ودا بلادو، الناس كترامي على العقار ديال الحوض المائي. إذن كايّة توصيات ديال المجلس الأعلى للماء في هاذ الموضوع، كايّن واحد العدد ديال الأمور خاصنا نرجعو لها إيلا بغينا نرشدو وبسرعة ما خاصناش نتظرو الدراسات. بسرعة..

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيدة النائبة فتيحة السداس بإسم الفريق الإشتراكي.

النائبة السيدة فتيحة السداس:

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كان ولا زال لسؤال الماء في المغرب بعدا إستراتيجيا في معظم السياسات الوطنية منذ الاستقلال، ويتجلى ذلك في حجم استثمارات التي تم إنجازها، خاصة في مجال التجهيزات المائية والإعداد الهيدروفلحي وتديير الري، حيث استطاع المغرب بفضل

الحكومة، هاذ المخطط الوطني للماء أنا كنتساءل كيفاش بغيتوا تديروا سياسة ديالو حتى ل 2030 ونتوما ما فكرتوش أنا تمثيت في التوصيات ديالكم غي ذكروا وتفكرنا في المجلس الأعلى للماء اللي ما نعاقدتش من 2002 إلى يومنا هذا، سؤال عريض كيتطرح فين هو هاذ المجلس، اللي كانوا فيه علماء، وكانت فيه توصيات، وكانت فيه واحد العدد ديال الأمور، غنعطيك على سبيل المثال، اليوم كايّة ندرة الماء، كيخص تدخل قلت كذلك ضياع الماء الصالح للشرب خصو عقوبة يعتبر جريمة، بالله عليكم السيد رئيس الحكومة، المدينة الخضراء بوسكورة بالدار البيضاء كلها كتسقي الجراي دياها و les piscines دياها، و le golf دياها بالماء الصالح للشرب، وممنوع يحفرو الآبار، مع العلم الحوض المائي ديال الدار البيضاء كيقول ليك الما ديال بوسكورة اللي التحت كيمشي للبحر، c'est une eau perdue في عوض ما يجبدوها على 6 ولا 7 مترو ويسقيو بها، شركة LEDEC هي اللي كتستافد كتبيع الماء الصالح للشرب. هل هذي ماشي جريمة؟ الماء الصالح للشرب، واحد آخر على بضع كيلومترات في مدينة المحمدية ما لقاوش جعمة الما يشربوها وواحد كيسقي بها جردة ولا كيعمار بها PISCINE، هاذي مشاكل استعجالية.

فيما يخص القطاع الفلاحي، حنا عندنا القطار في خريكة اللي كيدي الفوسفاط للجرف، اليوم نحن في ندرة المياه، وحبسو لنا هاد الما اللي كايّن دابا LE TRANSPORT بالماء، وهذاك الماء فين كيمشي؟ كنوضع كذلك هاذ السؤال السيدة كاتبة الدولة؟ فين كيمشي هذا الماء لما كيوصل ذاك الفوسفاط للجرف؟ علاش كيجيب 250 كلم من خريكة للجرف وما ندوروهش ب 90 كلم لعبدة ونسقيو به عبدة، مع العلم أنه ماء غني بالمواد الطبيعية والمواد organiques لأن جايب الفوسفاط، علاش ما نسقيوش به المنطقة ديال عبدة اللي جافة؟



وأخيرا، السيد رئيس الحكومة، الإعتماد على سياسة تواصلية تمكن المغاربة جميعا من معرفة كل الحقائق المتعلقة بمشكل الماء في المغرب.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، الكلمة الآن للسيدة الرئيسة عائشة لبلق باسم المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية.

النائبة السيدة عائشة لبلق رئيسة المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية:

السيد رئيس الحكومة، في إطار التفاعل مع جوابكم حول السياسة العمومية في مجال الماء وهو موضوع يكتسي أهمية وراهنية كبيرة بالنظر للظرفية التي تمر بها بلادنا، والتي تعرف تأخرا في التساقطات المائية والمطرية وما قد يترتب عن ذلك من انعكاسات خاصة بخصوص المناطق البورية التي تعرف هشاشة كبيرة على المستوى الإجتماعي، ونحن نسئلكم السيد رئيس الحكومة، إلى أي مدى هناك إدخال للتغيرات المناخية في سياساتنا العمومية؟

السيد رئيس الحكومة، إننا في المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية نعتبر أن الماء هو ملك مشترك للمغاربة قاطبة وهو يرتبط بالحق في الحياة، هذا الحق الدستوري والكويني وعلى هذا الأساس نريد أن يتم تعامل الحكومة مع هذا المورد الطبيعي بشكل متساو وبشكل متوازن بين الأجيال، متوازن بين المجالات الترابية، ومتوازن بين المواطنين والمواطنات.

إننا في المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية نعتبر أن هذا الماء هو ثروة وطنية ويجب تدبيرها فقط من طرف الدولة، ونقول فقط من طرف الدولة بحيث لا يمكن التعامل مع الماء .

السيد الرئيس، كنطلب باش السادة النواب يحترموا السيدات والسادة النواب ملي كانوا كيدخلو.

هذا الإختيار السياسي الإرادي أن يجعل من الفلاحة عصب الإقتصاد الوطني وقاطرته التنموية. لكن رغم كل هذا الإيجابيات وهذا الجهودا فإن السياسة الوطنية في مجال الماء التي اعتمدت إلى حدود الساعة على العرض لم تعد ذات نجاعة لا قطاعيا ولا إطار النموذج التنموي المعتمد إلى حدود اليوم، وذلك بالنظر إلى تزايد الطلب الناتج عن النمو الديموغرافي ومتطلبات التنمية وارتفاع الطلب الفلاحي على ماء السقي، حيث تستهلك الفلاحة لوحدها ما بين 80 و85% من العرض المائي العام، من جهة من جهة أخرى تراجع التساقطات المطرية بفعل التغيرات المناخية وتأثيراتها على المخزون المائي السطحي والجوفي، وكذلك تأثيرات انجرافات التربة من جراء عوامل التعرية المتعددة الشيء الذي قلص بدوره من الطاقة الاستيعابية للسدود الكبرى بسبب توصلها.

السيد رئيس الحكومة، لكل هذه الأسباب وغيرها وأنتم ذكرتم الكثير منها أصبح من الواضح والملموس أن الاعتماد على سياسة العرض لم تعد ناجعة، وإذا استمر الأمر على ما هو عليه اليوم من الإستغلال المفرط وغير عقلائي ودون إنجاز مشاريع جديدة منتجة وتبني خطة صارمة وواضحة المعالم وقابلة للتطبيق، في مجال حماية الموارد المائية من الضياع والتلوث سيصل العجز الله يحفظ إلى معدلات غير مسبوقة.

السيد رئيس الحكومة، نطالب في الفريق الإشتراكي بالعمل على التنسيق المستعجل لتجاوز مظاهر ضياع الموارد المائية كما بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا، كذلك القيام بالإجراءات المستعجلة من طرف القطاع الوصي للتجاوب مع المطلب الدستوري الحيوي للمواطنات والمواطنين المتجلي في الحق في وجود الماء الصالح للشرب خاصة بالنسبة للمناطق المتضررة أزيد من 35 نقطة جغرافية حرجة، برجة مشاريع لتزويد المدن الساحلية من خلال وذكرتم الكثير منها من خلال تحلية ماء البحر تنوع المصادر، التأكيد على السياسة المائية التضامنية ما بين كل مناطق المغرب.



شكرا السيدات والسادة النواب المحترمين،

هذا الموضوع مهم جدا وتقاتل بزاف ديال الأمور اللي أيضا مهمة، بغيت نوضح أولا ما كاينش تشتيت ديال قطاع الماء، كاين واحد القطاع ديال الماء اللي كاين، المياه والغابات هناك نوع آخر كان دائما المياه والغابات ممكن دائما، فا فينا هما هاذ القطاع ديال الماء الكثيرة؟ والو كاين قطاع واحد ديال الماء، بحال قلنا التكوين كاين واحد، كاين وزارة التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني فيه كتاب الدولة التكوين المهني راه قطاع واحد في التكوين المهني غير هذاك اللي كاين، نفس الشيء بالنسبة للماء كاين وزارة التجهيز والماء واللوجيستيك والماء قلنا وكاين كتابة الدولة في الماء، أما المياه والغابات هذاك ماء بمفهوم آخر، الماء الشروب وتدير المياه والبنيات المائية إلى آخره كيقوم به قطاع واحد هو قطاع الماء، هاذي النقطة الأولى.

النقطة الثانية صحيح تحدثو بعض النواب المحترمين على معالجة المياه العادمة وأنها جزء مهم خصو يكون في الإستراتيجية وأكد لكم أن هاذ المعالجة ديال المياه العادمة كاينة واحد المخطط خاص، كيتسمى البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، وهو الآن في شراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالتنمية المستدامة ووزارة الداخلية، وكيهم 330 مدينة ومركز حضري بتكلفة إجمالية تبلغ 50 مليار درهم، وهاذ البرنامج طويل المدى فيه جزء مهم كيههدف إلى أن يصل إلى مستوى الرفع من المياه العادمة المعالجة إلى 60% مقابل 40% تقريبا اليوم. اليوم كاين 118 محطة تقريبا، الهدف هو نوصلو 200 محطة في أفق 2020، هناك 76 محطة الآن طور الإنجاز، فهذا جزء من الإستراتيجية اللي كاينة، وهي فيها برنامج خاص وكاين خدمة عليه. كاين إشكال أن هاذ المياه العادمة، هاذ المحطات ديال المياه العادمة المخرجات ديالها ماشي دائما تيسعمل وإنما جزء منها كندلحوه في البحر كيمشي فلذلك، البرنامج هو إستعمال أقصى

السيد الرئيس:

الإنتصات من فضلكم، السيدة الرئيسة تفضلني السيدة الرئيسة. النائبة السيدة عائشة لبلق رئيسة المجموعة النيابية للتقدم والإشترابية:

راه الماء هذا راه الحياة هاذي وبالتالي كنعتبرو بأن الماء لا يمكن التعامل معه على أساس أنه سلعة تخضع لقانون العرض والطلب، وبالتالي فهي غير قابلة للتفويت أو للتدبير الخاص وقد سبقني السيد النائب وتكلم عن هذه النقطة بطريقة مستفيضة، فالدولة الحكومة ملزمة ومؤتمنة على ضمان الحد الأدنى لاستفادة المواطنين والمواطنات من هذه الثروة الوطنية، وعلى أساس أن تقوم باعتماد التسعيرة والتسعيرة المرتفعة كلما تم استهلاك مفرط للماء خاصة في إطار الكماليات.

إننا وإن المغرب اليوم هو مدعو إلى إعادة النظر في السياسة الفلاحية من خلال التركيز على الأمن المائي، والأمن المائي كأولوية باعتماد...، غادي نلخص غنلخص، فمن غير أقول من غير المعقول أن يقطع مواطنات ومواطنين وفي أغلبية الأحيان أطفال وطفلات الكيلومترات من أجل نقطة ماء، في حين يتم استنزاف المخزون المائي في الفرشة المائية وخير مثال على ذلك الفرشة المائية لسوس - ماسة، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة السيدة الرئيسة، السيد رئيس الحكومة ما زال رصيد من الوقت للجواب على تعقيبات السيدات والسادة النواب.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

شكرا السيد الرئيس،



من الجزء، حتى في قضية الما حتى هو جزء منو غادي يولي هم جهوي وغادي تنقل هاد المخططات إلى الجهات وهذا الشيء غادي يتزامن مع تقوية الجهوية من جهة، ولكن أيضا غيتزامن مع خروج ميثاق اللاتمرکز واللي إن شاء الله غادي ينقل جزء من اختصاصات ديال الإدارات المركزية إلى الإدارات الجهوية، باش تكون الأمور كتم جزء كبير منها على مستوى الجهات. كنظن بأن تدبير الما ايللا ولي جهويا غادي يكون الناس يعرفوا الدواور اللي فيها المشاكل أكثر، غادي يتدخلوا بسهولة بدلا من تمشي المعلومة حتى للرباط وعاود ترجع من الرباط للجهة لمركز الجهة، حنا غادي نسهلو هاد الشيء، إن شاء الله، وإن كان الآن راه كاين مخطط دقيق وراه عرضتو عليكم منذ مدة هو هذا فيه جميع النقاط، وكل نقطة أشنو هي آليات المعالجة، إما تحلية مياه البحر أو les forage أو الشاحنات الصهرجية، كاين حتى عدد الشاحنات الصهرجية اللي توفرات والميزانية ديالهم، وكيفاش غتوزع هاد الميزانية، باش يمكن نواجهو هاد المرحلة الدقيقة، إن شاء الله، حنا سنكون في خدمة المواطنين والمواطين وماشي عيب ايللا احتجوا المواطنين والمواطين، نقول لهم اللي عندو شي مشكل واحتج مرحبا به، واحنا مستاعدين نتصنتو لهاد الاحتجاج نتصلو مباشرة بالمسؤولين ونتحركو هذا ما فيهش مشكل، ولكن أيضا حنا حريصين باش تكون عندنا أسلوب استباقي، إيللا قدينا نديروا أسلوب استباقي هذا هو الأصل، خاصنا نعالجوا المشاكل قبل ما تكون، هذا هو الأصل، ولكن الحياة هي هادي كتوقع بعض المشاكل كنتحسبوا في جهة وكتخرج من جهة أخرى، كتوقع، إيللا وقعات واحتجوا المواطنين، هذا من حقكم وحنا إن شاء الله مستعدون لحل هذه المشاكل معهم و نديرو جهدنا إلى أقصى حد شكرا جزيللا، وبطبيعة الحال أنتم السيدات والسادة البرلمانين راه جزء من المهمة ديالكم توصلوا لينا هاد الشيء قبل ما يحتجوا المواطنين، ومرحبا بكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ما يمكن من هاد المياه المعالجة، بطبيعة الحال في سقي المناطق الخضراء، إذن هذا هو، هذا بالنسبة لهاد الملف.

بالنسبة المجلس الأعلى للماء، صحيح، هناك مجلس أعلى للماء تنشأ، ولكن بمجرد ما تصادق على القانون الجديد ديال الماء، هذا كيفرض علينا واحد المجموعة ديال الإلتزامات، فلذلك غادي نجتمعو المجلس الأعلى للماء والمناخ بمجرد ما نكملوا الإستراتيجية الوطنية للماء 2020-2050، لأن الاختصاصات ديال المجلس الأعلى للماء والمناخ أول اختصاص أهم اختصاص هو المصادقة على الإستراتيجية الوطنية للماء، وبما أن الإستراتيجية الوطنية للماء، الآن كنصاوبوها، ما غادي نعقدوش للا شيء خصنا نعقدو بمجرد ما تكون موجودة ليصادق عليها، وهذا، إن شاء الله، غادي يكون في الغالب في السنة المقبلة.

إعادة القطاع أي هيكلة القطاعات الخاصة بالماء هذا أيضا واحد واش غيتفتح قريبا جدا، غيتعاود يتهيكل، إن شاء الله، غتكون دراسة في هذا المجال وغادي يكون الإهتمام به.

أختم بفكرة فيما يخص هاد القضية التغيرات المناخية، انتما كترعرفوا بأن بلادنا دارو واحد الجهد كبير في هاد القضية ديال التغيرات المناخية، وأنه عندنا الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة اللي تصادق عليها في الأخير في مجلس وزاري منذ الفترة منذ شهر معدودة جدا وهذا الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، الآن تتحول إلى برامج، وأيضا وأيضا وهذا هو المهم في هاد الإستراتيجية، وأيضا المهم فيما يخص جهود بلادنا في مواجهة التغيرات المناخية وهو أنا غادي نقلو هاد الشيء إلى مخططات جهوية، هاد المخططات الجهوية بدا واحد عمل ديال الحوار والنقاش عليها في عدد من الجهات، واليوم تدارت ورشة، فاس مكناس ياك؟ مع الجهة ديال فاس مكناس وتدارت ورشات قبل مع بعض الجهات الأخرى، وهذا الورشات الهدف منها هو وضع مخططات جهوية للتأقلم والتكيف مع التغيرات المناخية، جزء كبير



واللي بدا فعلا العمل به، ومنذ صودق عليه الآن تقريبا كايين تقريبا 60 ألف مقال ذاتي، الطلبة ديال المقال الذاتي، وحوالي 50 ألف منهم فعلا بدأو الإشتغال.

الأهمية في هاد النظام ديال المقال الذاتي هو أنه يسهل الإنسان تشكيل المقابلة بنظام مبسط وإجراءات مبسطة، يمكن تكون غير عن طريق الإنترنت، ثانيا إطار إجتماعي وجبائي محفز، عندو 1 % من المساهمة الجبائية الجزافية، 1 % سنويا، بالنسبة للمقال الذاتي اللي كيشغل في المجال الصناعي أو في المجال التجاري، بالنسبة اللي كيشغل في الخدمات عندو 2 %، يعني واحد النظام جبائي تحفيزي وبسيط جدا، أيضا عندو محاسبة بسيطة مبسطة، ومعفى من شروط وجوب التقييد في السجل التجاري، إذن هناك عدد من الإجراءات البسيطة اللي خلات فعلا على مدى فعلا فقط تقريبا سنة ونصف، نحولوا من القطاع الغير المهيكل إلى القطاع المهيكل 50 ألف شخص، وحننا قلنا في البرنامج الحكومي بأن عندنا الهدف ديال تحويل 100 ألف شخص، إنشاء 100 ألف شخص مقال ذاتي، معنى ذلك أنه الهدف غادي نتجاوزوه إيلا مشينا بهاذ الوتيرة، وحننا مواكبين أيضا هؤلاء الناس الذين ينتقلوا إلى هاد النظام وهذا أحسن طريقة لينتقل هؤلاء المواطنون من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم بهذه التحفيزات، وشكرا جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة في ما تبقى من الوقت.

النائبة السيدة وئام الخرشى:

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيد الرئيس:

شكرا للسيد رئيس الحكومة، ننتقل الآن إلى الشق الثاني المتعلق بباقي الأسئلة، ويتضمن سؤال واحد لفريق الأصالة والمعاصرة حول موضوع القطاع الغير المهيكل، الكلمة للسيدة النائبة وئام الخرشى لطرح السؤال.

النائبة السيدة وئام الخرشى:

السيد الرئيس

السيد رئيس الحكومة

ماذا أعدت الحكومة لمعالجة القطاع الغير المهيكل؟ وشكرا.

السيد الرئيس:

السيد رئيس الحكومة.

السيد سعد الدين العثماني رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أشكر الفريق المحترم والسيدة النائبة المحترمة على التفضل بطرح هذا السؤال الذي يتعلق بالقطاع الغير المهيكل وبالمناخ المعطيات الإحصائية كتبين بأن القطاع الغير المهيكل اليوم كيساهم في تشغيل تقريبا على حسب بعض الإحصائيات 2.4 دالمليون شخص، أي بحوالي وكيساهم بحوالي 12 % من الناتج الداخلي الإجمالي.

وفي إطار العمل على هيكلة هذا القطاع كانت الحكومة السابقة قد أعدت نظاما خاصا بالمقال الذاتي وخرج به قانون خاص يتضمن تسهيلات وتحفيزات من أجل مساعدة الشباب على تأسيس مقاولات وتيسير ولوجهم إلى سوق الشغل، بالإضافة إلى تشغيل تشجيع القطاع الغير المهيكل على الإندماج في النسيج الإقتصادي المنظم، هاد النظام ديال المقال الذاتي، واللي صدر فيه قانون خاص 114.13 واللي تصادق عليه سنة 2015،



السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفنا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتطرق اليوم لموضوع من الأهمية بمكان ألا وهو القطاع الغير المهيكل. وبالمناسبة نود الإشارة إلى أن هذا الموضوع كان حاضرا بقوة بين طيات البرنامج الحكومي للحكومة السابقة والحالية، وهو موضوع نال حظا وافرا من التداول والنقاش في الخطاب السياسي دون أن يثمر حلولا واقعية وملموسة، إن لم نقل أنه ازداد انتشار واستفحالا وبات يهدد المنظومة الاقتصادية التي تعاني الهشاشة أصلا، علما أن الكل يراهن على ما سيسفر عنه النموذج التنموي المرتقب في الأمد المنظور، لكي يستوعب ويستحضر كل الظواهر السلبية وكافة الاختلالات التي صارت تنهك مالية الدولة، بل وعميقة من أزمة مواردها، لأن واقع هذا القطاع لا يطمأن السيد الرئيس.

لقد بلغ عدد الوحدات الإنتاجية الغير المنظمة حوالي 1.68 مليون وحدة سنة 2014 مقابل 1.55 مليون وحدة سنة 2007، مما يعني أنه في غضون 7 سنوات ارتفع عدد الوحدات بالقطاع الغير المهيكل حوالي 133 ألف وحدة جديدة وصافية، أي بعد خصم الوحدات الإنتاجية التي أفلست وأغلقت أبوابها، هاذ الأرقام تعني كذلك أن القطاع الغير المهيكل في توسع وتزايد مستمرين سنة بعد أخرى، وأنا بصدد ظاهرة تزداد استفحالا وانتشارا بوتيرة 19 ألف وحدة غير منظمة إضافية كل سنة.

إن رقم المعاملات القطاع الغير المهيكل، بلغ سنة 2013 ما قدره 410 مليار درهم، وبذلك عرف ارتفاع بنسبة 6.5% سنويا منذ سنة 2007، مما يعني أن رقم معاملات القطاع الغير المنظم يتزايد بوتيرة عالية تكاد تصل إلى ضعف معدل النمو الإقتصادي الوطني، وهذا يدل على أن وثيرة تمدد هذا القطاع تبقى جد مرتفعة، مما يفوت على الخزينة العامة للمملكة حوالي 4.5 مليار درهم برسم الضريبة على الشركات. والخطير في الأمر السيد الرئيس يكمن في بروز ظاهرة أخرى مسكوت عنها وغير مفكر فيها،

وهي أن عملية تموين القطاع الغير المهيكل تتم بواسطة القطاع نفسه بنسبة 71% من مجموع مقتنياته، هذا من جهة أولى. من جهة ثانية نلاحظ أن حوالي خمس قيمة السلع المقتناة من طرف الوحدات الغير المهيكلة مصدرها هو القطاع المنظم، وبالتالي فإن هناك تخوف كبير من وجود علاقة ملتبسة وغير سليمة بين القطاعين الغير منظم والمنظم، حيث يستغلها هذا الأخير لتحقيق مكاسب اقتصادية ومالية لا تخضع لأي مراقبة، علما أن هذه العلاقة قائمة في الإتجاهين معا أي أن القطاع المهيكل يزود القطاع الغير المنظم بحوالي 20% من مقتنياته، وفي نفس الوقت القطاع المنظم يشتري من الوحدات الغير مهيكلة حوالي 1% من مبيعاتها، ناهيك أن هذه المبيعات تتم بدون فواتير وإثباتات قانونية مما يسهل عملية التملص الجبائي.

إن القطاع الغير المنظم يوظف 2.4 مليون شخص، وبذلك فهو آلية لتخفيف الصدمات الاجتماعية التي تتجلى في تفشي البطالة خاصة بين الشباب لأنهم ما بين سنتي 2007 و 2013 أسفر انتشار القطاع غير المنظم على خلق حوالي 25 ألف منصب شغل صافي كمعدل سنوي، مما يفضي بنا إلى الإستنتاج بأن هاذ القطاع المنظم أصبح ينوب عن الحكومة في توفير فرص الشغل.

في ظل هذا الواقع وأمام هذه المعطيات يحق لنا أن نتساءل السيد الرئيس عن مدى تقييم الحكومة للقانون المتعلق بالمقاول الذاتي الذي هللت له الحكومة السابقة، وإعتبرته نظاما قادرا على التخفيف من ظاهرة الأنشطة الغير المهيكلة؟ ألم يكن من الأجدر والأفيد أن تتجه الحكومة إلى تعزيز موارد الدولة عبر توسيع الوعاء الضريبي، بدلا من إثقال كاهل المواطنين والمقاولات الصغرى والمتوسطة بفرض المزيد من الضرائب؟ ولماذا لا تتجه الحكومة إلى اعتماد مقارنة شمولية تتحصن أولا بالوفاء والإلتزام أمام الذين راكموا تجربة انخراط في المشاريع الحكومية الفاشلة مثل "رواج"، "مقاولتي"، "حانوتي"، إلى غير ذلك، حيث تخلت الحكومة عن



الإستثمار الصناعي، فيما يخص التشغيل، أعطيت مثال منذ قليل بالعكس، هناك العمل على جذب الناس باش يدخلو في القطاع المهيكل باش توسع الوعاء الضريبي. وأظن بأنه الوثيرة ديال الإرتفاع ديال المدخول الضريبي في هاذ السنتين الأخيرتين، بين فعلا بأن المدخول الضريبي كيزيد ماشي عن طريق زيادة الضغط الضريبي، وإنما عن طريق زيادة الوعاء الضريبي. أما الضغط الضريبي فحنا غادين في اتجاه التخفيف ديالو سنة بعد سنة، حنا بدينا بهادي لأول مرة 'I.S progressif' راه مهم جدا بالنسبة للمقاولات المتوسطة بالخصوص، تستفيد جميع المقاولات ولكن بالخصوص المتوسطة، وأظن بأنه يعني في إطار الحوار مع رجال الأعمال، مع الكونفدرالية العامة لرجال الأعمال، راه هاذ المسائل ديال الضغط الضريبي أولا، ثانيا القطاع غير المهيكل وأسلوب المعالجة ديالو هو جزء من الحوار اللي كاين واللي بديناها منذ فترة، وغادي نوصلوه عن طريق إنشاء اللجن اللي غتتكب على هاذ المحاور الخاصة، وإن شاء الله عندنا تفاعل بأن هاذ البرنامج ديال المقاول الذاتي سينجح ومن خلالكم كنعث الشباب ونحث الناس فالقطاع المهيكل ينضمو ليه شكرا جزيلاً.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة. أنحنينا جدول الأعمال. شكرا للجميع ورفعت الجلسة.

المستفيدين من هذه البرامج وتركتمهم أيتاما تائهين بين ردهات المحاكم أو قابعين بدهاليزالسجون، شكرا السيد الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا للسيدة النائبة، السيد رئيس الحكومة لكم بضعة دقائق.

السيد سعد الدين العثماني، رئيس الحكومة:

شكرا جزيلاً السيدة النائبة المحترمة على التشخيص الذي قدمته، ولكن الأرقام كلها ف 2014، القانون ديال المقاول الذاتي سنة 2015 وقلنا بأنه في آخر إحصاء اللي تم في شهر 2017/11، الآن آخر إحصاء 65.000 طلب. الآن 54.000 مقاول ذاتي فعلا انشعوا مقاولتهم، منهم 34% من النساء، 43% في قطاع التجارة، 34% فقط في الخدمات، 17% في الصناعة، 6% في الصناعة التقليدية، هذا معناه أنه هاذ البرنامج ديال المقاول الذاتي إيلا في عام ونصف أنشأ لنا حول لنا من القطاع الغير المهيكل إلى القطاع المهيكل، 50.000 شخص، حنا نقولو غير 54 ولكن هي 50.000 شخص، يعني 25.000 في السنة، راه الهدف اللي حددناه في البرنامج الحكومي غادي نوصلوه في أقل من 4 سنوات. هذا هو الهدف اللي درناه، وأظن بأن المقاول الذاتي بهذه الوثيرة غادي يتزايد أكثر.

دابا حنا التطوير ديالو غادي يمشي في اتجاه التحسيس أكثر، بمعنى نوصلو المعلومة إلى أقصى ما يمكن من الناس، أمام التبسيط راه ما كاينش تبسيط أكثر من ذاك الشي اللي تدار، إذن هذا المقاول الذاتي.

بالنسبة السيدة النائبة قلتي فرض المزيد من الضرائب، ما عرفت فين هي هاد مزيد من الضرائب. بالعكس 'I.S progressif' راه هو الضغط الجبائي على الشركات راه نقص بالعكس، نقصاناه ونقصانا عدد من المستويات أخرى وخصوصا فيما يخص